تمكين جماعة الطاقة والهيئات التنظيمية لقطاع الطاقة في حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل مستقبل طاقة مشترك

شفافية البنية التحتية لنقل الغاز والغاز الطبيعي المُسال والتخزين في جماعة الطاقة ومنطقة البحر الأبيض المتوسط

– مراقبة الامتثال -

2019/11/19

المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة هو مؤسسة تابعة لجماعة الطاقة

تحصل الرابطة على جزء من تمويلها من الاتحاد الأوروبي

حول MEDREG

MEDREG هي رابطة هيئات تنظيم قطاع الطاقة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي تجمع 27 هيئة تنظيمية معنية بالطاقة في 22 دولة تتوزع ما بين الاتحاد الأوروبي ودول البلقان وشمال إفريقيا.[1]

يتمثل أحد أهداف MEDREG في توفير فرص متساوية لجميع الأطراف المعنية بالطاقة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال تشجيع وتسهيل إنشاء إطار قانوني وتنظيمي يتسم بالكفاءة والملاءمة.

بناء على وجود هيئات تنظيمية مستقلة وموضوعية، تزداد فرص أسواق الطاقة في جذب الاستثمارات وضمان الاستخدام الفعال للنظام والاستثمارات وتشجيع الممارسات العادلة تجاه المستهلكين.

تعمل الهيئات التنظيمية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط معاً بهدف زيادة التنسيق بين أسواق الطاقة الإقليمية والتشريعات فيها والسعي إلى الدمج التدريجي بين أسواق الدول الأوروبية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن خلال التعاون المستمر وتبادل المعلومات بين الأعضاء، تسعى MEDREG إلى تعزيز حقوق المستهلكين والكفاءة في استهلاك الطاقة والاستثمار في البنية التحتية وتطويرها بالاعتماد على أنظمة طاقة آمنة ومأمونة واقتصادية ومستدامة بيئياً.

وبناء على نهج يبدأ من القاعدة ويتجه نحو الأعلى، تشكل MEDREG منصة للتعاون بين الهيئات التنظيمية من دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتبادل الخبرة الفنية والممارسات الفعالة ودعم بعضها في سبيل تعزيز قدراتها التنظيمية.

كما أنها تشكل منصة لتسهيل تبادل المعلومات وتوفير المساعدة للأعضاء وتنظيم أنشطة تنمية القدرات من خلال الندوات والدورات التدريبية وورشات العمل.

وتحصل الرابطة على جزء من تمويلها من الاتحاد الأوروبي وتستفيد من المساهمات المالية التي يقدمها أعضاؤها.

توجد سكرتارية MEDREG في ميلانو بإيطاليا.

تود MEDREG الإعراب عن امتنانها للخبراء التنظيميين في فريقي العمل المعنيين بالغاز في الرابطة وفي المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة على مساهمتهم في إعداد هذا التقرير.

صدر هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ولكن MEDREG تتحمل وحدها المسؤولية عن محتوياته التي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الرابط .www.medreg-regulators.org

إذا كانت لديكم أي استفسارات تتعلق بهذا التقرير، فيرجى الاتصال بنا:
سكرتارية MEDREG
هاتف: 524 65565 02 39+
بريد إلكتروني: vlenzi@medreg-regulators.org

[1] تشمل عضوية MEDREG الدول التالية في الاتحاد الأوروبي ودول البلقان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ألبانيا، الجزائر، البوسنة والهرسك، كرواتيا، قبرص، مصر، فرنسا، اليونان، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، لبنان، ليبيا، مالطا، الجبل الأسود، المغرب، السلطة الفلسطينية، البرتغال، سلوفينيا، إسبانيا، تونس، تركيا.

حول المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة (ECRB)

يعمل المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة بناء على معاهدة إنشاء جماعة الطاقة.

والمجلس التنظيمي لجماعة الطاقة هو هيئة إقليمية مستقلة لهيئات تنظيم الطاقة في جماعة الطاقة.[2] وهو يجمع الهيئات التنظيمية من تسع دول أعضاء في جماعة الطاقة ودول مراقبة وهيئات تنظيمية شريكة من الاتحاد الأوروبي. ويتولى الرئيس رئاسة المجلس، بينما تشغل المفوضية الأوروبية منصب نائب الرئيس وتدعمها وكالة التعاون لهيئات تنظيم قطاع الطاقة.

تقوم مهمة المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة على ثلاثة أركان: (1) تقديم مواقف تنظيمية منسقة في المناقشات المتعلقة بسياسات الطاقة، (2) مواءمة القواعد التنظيمية عبر الحدود بين الدول، (3) تبادل المعارف والخبرات التنظيمية.

يشجع المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة على تطوير سوق طاقة إقليمية تنافسية وفعالة ومستدامة تعمل لتحقيق المصلحة العامة من خلال بناء جسر بين المتطلبات الفنية للصناعة المنظمة ومصالح المستهلكين. وهو بصفته مؤسسة تابعة لجماعة الطاقة يقدم المشورة للمجلس الوزاري للجماعة والمجموعة الدائمة رفيعة المستوى بشأن التفاصيل المتعلقة بالقواعد القانونية والفنية والتنظيمية. كما يقدم المجلس توصيات في حالة النزاعات عبر الحدود بين الهيئات التنظيمية ويصدر آراءً بشأن قرارات التصديق الأولية واعتماد أنظمة الشبكات.

يفهم المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة رسالته باعتبارها مسؤولية عن تقديم مدخلات تنظيمية منسقة للقضايا المتعلقة بتطوير سوق الطاقة الإقليمي الاستراتيجي. وتشمل نشاطاته الغاز والكهرباء وحماية المستهلك.

يعرب المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة عن امتنانه لأعضاء فريق العمل المعني بالغاز في المجلس على مساهمتهم في إعداد هذا التقرير.

لمزيد من المعلومات عن المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة، يرجى زيارة الرابط www.energy-community.org

إذا كانت لديكم أي استفسارات تتعلق بهذا التقرير، فيرجى الاتصال بنا:
قسم المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة في سكرتارية جماعة الطاقة
هاتف: 27 5352222 1 43+
بريد إلكتروني: nina.grall@energy-community.org

[2] تتكون جماعة الطاقة من الاتحاد الأوروبي وألبانيا والبوسنة والهرسك وشمال مقدونيا وجورجيا وكوسوفو* ومولدوفا والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا. بينما تشمل الدول التي لها صفة مراقب أرمينيا وتركيا والنرويج. في هذا المستند يشير الرمز * فيما يتعلق بكوسوفو إلى العبارة التالية: تُستخدم هذه التسمية دون المساس بالمواقف بشأن وضعها وهي تتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1999/1244 والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو.

الملخص التنفيذي

سعى الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء إطار تنظيمي شفاف لجذب الاستثمارات في أنظمة الغاز ومرافق توليد الطاقة وشبكات النقل. وهذا سيمكن الأطراف المعنية من الوصول إلى إمدادات مستقرة ومنتظمة للغاز وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي عادل ومستدام.

تمتلك منطقة البحر الأبيض المتوسط القدرة على اكتساب أهمية كجزء من سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بأمن إمدادات الغاز والعلاقات التجارية. لذلك، من المستحسن والمفيد لجميع الأطراف المعنية الاستثمار في استراتيجية مشتركة لسياسة الطاقة والتركيز على المقاربة بين الأنظمة التنظيمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وسياسات ومعايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بالطاقة.

الشفافية أمر ضروري ومفيد لعمل سوق الغاز، ويمكن أن تكون أداة فعالة جداً لإزالة حواجز السوق وتسهيل المنافسة. لذلك، فإن اعتماد وسن أحكام موحدة وموجهة نحو السوق لتوزيع القدرات وإدارة الاختناقات أمران مهمان.

يقيم هذا التقرير مستوى الشفافية في البنية التحتية للغاز (خطوط أنابيب النقل، ومنشآت الغاز الطبيعي المُسال ومستودعات التخزين) بين أعضاء رابطة هيئات تنظيم قطاع الطاقة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط (MEDREG) والمجلس التنظيمي لجماعة الطاقة (ECRB). فهناك اختلاف في متطلبات النشر بين الدول التي شملتها الدراسة. وهذا التقرير يهدف إلى تحقيق الحد الأدنى لمعيار الشفافية من خلال تحديد التحسينات اللازمة وتقديم مجموعة من التوصيات.

يمكن استنتاج أن هناك مستوى معين من الشفافية تم اعتماده في الدول التي شملها التحليل. ولكن توجد حاجة لمزيد من التحسين والتقدم. فلا يوجد تشريع خاص بالشفافية في الدول الأعضاء في MEDREG من خارج الاتحاد الأوروبي. وهذا يخلق عائقاً في وجه تطوير مبدأ الشفافية وتقدمه.

من المشجع جداً أن نلاحظ أنه فيما يتعلق بالأسئلة ذات مستوى الأولوية الأول، وهي إلزامية لجميع الدول، كانت الردود إيجابية في كثير من الأحيان، وذلك بنسبة 88% فيما يتعلق بالوصف التفصيلي لنظام الغاز، و85% بالنسبة لمتطلبات جودة وضغط الغاز، و61% فيما يخص توفير معلومات عن الحد الأقصى للقدرة الفنية. وهذا أمر مهم لأنه يعني أنه حتى الدول التي ليس لديها تشريع خاص بالشفافية توفر هذه المعلومات، وهذا أمر واعد لتحقيق الشفافية الكاملة.

أما نتائج الأسئلة في مستوى الأولوية الثاني فكانت أكثر تبايناً، ما يعني أن الدول الأعضاء في MEDREG من خارج الاتحاد الأوروبي تحتاج لبذل المزيد من الجهود لتحسين شفافيتها. وهذا ينطبق أيضاً على بعض الدول الأعضاء والتي لها صفة المراقب في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة، مثل أرمينيا وجورجيا ومولدوفا.

يجب السعي لتحقيق الشفافية كلما أمكن ذلك. فهي واحد من أهم الشروط الأساسية لضمان وصول جميع الأطراف المعنية بقطاع الطاقة بسهولة ودون تمييز إلى المعلومات التي يحتاجونها لأداء أنشطتهم والوفاء بالتزاماتهم. لذلك، تعتبر الشفافية مبدأً أساسياً ينبغي تطبيقه في جميع دول المنطقة.

جدول المحتويات

جدول المحتويات 5
1. مقدمة 9
2. لمحة عامة 10
2.1. متطلبات الشفافية في لائحة الغاز 10
3. المنهجية 11
3.1. المنهجية 11
3.2. التغطية الإقليمية 15
4. أساسيات سوق الغاز في الدول التي شملها التحليل 18
5. النتائج 22
5.1. النقل 22
5.2. لمحة عامة 22
5.3. معلومات عن النظام والخدمات 22
5.4. المعلومات عن وضع القدرة 24
5.5. الغاز الطبيعي المُسال 26
5.6. لمحة عامة 26
5.7. المعلومات عن النظام والخدمات 26
5.8. المعلومات عن وضع القدرة 29
5.9. التخزين 30
5.10. لمحة عامة 30
5.11. المعلومات عن النظام والخدمات 30
5.12. المعلومات عن وضع القدرة 33
5.13. المعلومات الإضافية 34
5.14. مقارنة مع دراسة الشفافية الأولى 34
6. النتائج والتوصيات 37

فهرس الأشكال والجداول

الشكل 1: تطبيق لائحة الغاز في الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG 12
الشكل 2: الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG 18
الشكل 3: الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG - خريطة البنية التحتية 19
الشكل 4: البنية التحتية المنظمة 21
الشكل 5: إحصائيات البنية التحتية 21
الشكل 6: المعلومات عن النظام والخدمات - النقل 23
الشكل 7: المعلومات عن القدرة - النقل 25
الشكل 8: المعلومات عن النظام والخدمات - الغاز الطبيعي المُسال 28
الشكل 9: المعلومات عن وضع القدرة - الغاز الطبيعي المُسال 29
الشكل 10: المعلومات عن النظام والخدمات - التخزين 32
الشكل 11: المعلومات عن وضع القدرة - التخزين 33
الشكل 12: المعلومات الإضافية 34
الشكل 13: المعلومات عن النظام والخدمات - النقل: النسبة المئوية للإجابات الإيجابية 35
الشكل 14: المعلومات عن القدرة - النقل: النسبة المئوية للإجابات الإيجابية 36
الشكل 15: المعلومات الإضافية: النسبة المئوية للإجابات الإيجابية 36

الجدول 1: الاستجابة للاستبيانات 13
الجدول 2: روابط المنشورات 15
الجدول 3: الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG 16
الجدول 4: البنية التحتية لسوق الغاز ومدى التنظيم 20

قائمة الاختصارات الإنجليزية

الاختصار	التعريف
AERS	هيئة الطاقة في جمهورية صربيا
AG	مجموعة مخصصة
AGEN	هيئة الطاقة (سلوفينيا)
ANRE	الهيئة الوطنية لتنظيم الطاقة (مولدوفا)
ARERA	الهيئة التنظيمية لشبكات الطاقة والبيئة (إيطاليا)
CERA	هيئة تنظيم الطاقة في قبرص
CNG	الغاز الطبيعي المضغوط
CNMC	الهيئة الوطنية للأسواق والمنافسة (إسبانيا)
CRE	هيئة تنظيم الطاقة (فرنسا)
CREG	لجنة ضبط الكهرباء والغاز (الجزائر)
DERK	الهيئة العامة لتنظيم الكهرباء (البوسنة والهرسك)
DSO	مشغل نظام التوزيع
ECRB	المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة
EgyptERA	جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك (مصر)
EMRA	هيئة تنظيم سوق الطاقة (تركيا)
EMRC	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن (الأردن)
ERC	هيئة تنظيم الطاقة (شمال مقدونيا)
ERE	هيئة تنظيم الطاقة (ألبانيا)
ERO	مكتب تنظيم الطاقة (كوسوفو*)
ERSE	هيئة تنظيم خدمات الطاقة (البرتغال)
EU	الاتحاد الأوروبي
FERK	الهيئة العامة للطاقة في الاتحاد (البوسنة والهرسك)
GASREG	جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز - مصر
GGP	إرشادات الممارسات الجيدة
GNERC	الهيئة الجورجية الوطنية لتنظيم إمدادات الطاقة والمياه (جورجيا)
HERA	الهيئة الكرواتية لتنظيم الطاقة
ICJ	محكمة العدل الدولية
LCEC	المركز اللبناني لحفظ الطاقة (لبنان)
LNG	الغاز الطبيعي المُسال
LSO	مشغل نظام الغاز الطبيعي المُسال
ME	وزارة الطاقة (ليبيا)
MEDREG	رابطة هيئات تنظيم قطاع الطاقة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط
MEM	وزارة المناجم والطاقة والبيئة
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الاختصار	التعريف
NEURC	الهيئة الوطنية لتنظيم الطاقة والمرافق (أوكرانيا)
MIT	وزارة الصناعة (تونس)
NGA	هيئة تنظيم الطاقة في إسرائيل
NRA	الهيئة التنظيمية الوطنية
PERC	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني (فلسطين)
PSRC	هيئة تنظيم الخدمات العامة بجمهورية أرمينيا
RAE	الهيئة التنظيمية للطاقة (اليونان)
REGAGEN	هيئة تنظيم الطاقة في الجبل الأسود
RERS	هيئة تنظيم الطاقة في جمهورية صرب البوسنة (البوسنة والهرسك)
RES	مصادر الطاقة المتجددة
REWS	هيئة تنظيم خدمات الطاقة والمياه (مالطا)
SSO	مشغل نظام التخزين
TAP	خط الأنابيب العابر للبحر الأدرياتيكي
TPA	وصول الغير
TSO	مشغل نظام النقل
UGS	تخزين تحت الأرض
UNSCR	قرار مجلس الأمن الدولي
WG	فريق العمل

1. مقدمة

كان إنشاء سوق طاقة متكامل ويعمل بشكل جيد ويضمن أمن الطاقة واستقرارها أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي. وقد تم سن تشريعات مختلفة لدعم تطوير سوق غاز تنافسي ومتكامل وشفاف.

تأسست MEDREG (وهي رابطة هيئات تنظيم قطاع الطاقة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط) بهدف تحقيق سوق غاز متكامل ومتناسق ومستقر لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد تبنت، من بين مبادئها الأخرى، مبدأ الشفافية وهي تشجع على تحقيق إطار تنظيمي ثابت ومتناسق وملائم للاستثمار يهدف إلى زيادة الفوائد لمستهلكي الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبما أن سن التشريعات ذات الصلة والشفافية عاملان حاسمان لعمل السوق وتكامله، فقد أصدرت مجموعة العمل المعنية بالغاز إرشادات الممارسات الجيدة بشأن الشفافية، التي اعتمدتها MEDREG في نوفمبر 2009.[3] وتتضمن هذه الإرشادات توصيات طوعية لضمان تقديم مشغلي أنظمة النقل والغاز الطبيعي المُسال والتخزين المعلومات التي يطلبها الأطراف في السوق بشكل عادل ودون تمييز.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتقييم مستوى الشفافية الحالي في سوق الغاز بين الدول الأعضاء في كل من MEDREG والمجلس التنظيمي لجماعة الطاقة. ولهذا الغرض، تم جمع إجابات الدول الأعضاء في كل من MEDREG والمجلس التنظيمي لجماعة الطاقة في عام 2019، وهي المرة الثالثة بالنسبة للدول الأعضاء في MEDREG، باستخدام الاستبيان الذي تم إعداده في عام 2009. ويشير هذا البحث إلى زيادة الشفافية في نقل الغاز بين أعضاء MEDREG في السنوات الأخيرة.

سنبين فيما يلي هيكل هذا التقرير. يناقش القسم الثاني المنهجية المتبعة ويقدم لمحة شاملة عن الدراسة تشمل تشريع الاتحاد الأوروبي بشأن الشفافية ومتطلبات الشفافية، وعرضاً للتغطية الإقليمية للدول الأعضاء في كل من MEDREG والمجلس التنظيمي لجماعة الطاقة. كما يناقش توزع البنية التحتية للغاز في النقل والغاز الطبيعي المُسال والتخزين. ويعرض القسم الثالث نتائج الدراسة التي شملت الدول الأعضاء في كل من MEDREG والمجلس التنظيمي لجماعة الطاقة، وقدمت 18 إجابة يمكن استخدامها في التحليل الخاص بالنقل، وتسع إجابات يمكن استخدامها في التحليل الخاص بمرافق الغاز الطبيعي المُسال، وست إجابات يمكن استخدامها في التحليل الخاص بالمخازن. ويقدم القسم الأخير النتائج الرئيسية وتوصيات بشأن تدابير تحسين الشفافية.

[3] Cf. http://www.medreg-regulators.org/Publications/NaturalGas.aspx: The June 2009 Benchmarking Assessment.

2. لمحة عامة

الشفافية هي عامل التمكين الرئيسي لعمل السوق وتكامله. وسن أحكام موحدة وشفافة وموجهة نحو السوق لتوزيع القدرات وإدارة الاختناقات والموازنة يساهم في إزالة حواجز السوق ويسهل دخول أطراف جدد.

من الناحية التنظيمية، يُنظر إلى الشفافية على أنها مكسب سريع وأداة فعالة للغاية لتعزيز المنافسة وبيئة البنية التحتية الموجهة إلى المستخدم على الشبكة. فنشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنية التحتية للغاز لا يتضمن عادةً عمليات معقدة أو تعديلات أساسية بخلاف نشر معلومات على الإنترنت تكون متوفرة أصلاً لمشغلي الأنظمة وأصحاب البيانات.

في هذا السياق، كانت الشفافية عنصراً في كل حزمة تشريعية تم تبنيها على مستوى الاتحاد الأوروبي منذ بداية تحرير السوق. ومع اكتساب الخبرة من خلال إنشاء وتطوير أسواق الجملة للغاز الطبيعي عبر الحدود في الاتحاد الأوروبي وجماعة الطاقة، أصبحت الحاجة إلى مجموعة متسقة وشاملة من القواعد الخاصة بالشفافية بنداً في جدول الأعمال. توفر أحكام الشفافية الواردة في لائحة الاتحاد الأوروبي 2009/715 بشأن شروط الوصول إلى شبكات نقل الغاز الطبيعي (ويشار إليها فيما يلي باسم لائحة الغاز)، مجموعة شاملة من التعاريف للبيانات التي يجب نشرها.[4]

2.1. متطلبات الشفافية في لائحة الغاز

تشمل متطلبات الشفافية في لائحة الغاز التعرفة، والوصول إلى النظام، وتطوير الشبكة، وكفاءة النظام، والقدرات والمنتجات المتاحة، والموازنة.

تحدد المادة 18 من لائحة الغاز متطلبات الشفافية التي تنطبق بشكل خاص على **مشغلي أنظمة النقل**، الذين يجب عليهم نشر البيانات التالية بطريقة هادفة وشاملة من الناحية الكمية ويسهل الوصول إليها ودون تمييز.

- معلومات مفصلة عن الخدمات المقدمة والشروط المطبقة.
- المعلومات الفنية اللازمة للوصول الفعال للشبكة.
- معلومات مفصلة بدرجة معقولة وكافية عن منهجية تحديد التعرفة وهيكلها.
- معلومات بالأرقام عن القدرات الفنية والمتعاقد بشأنها والمتاحة لجميع النقاط ذات الصلة بشكل منتظم ومتكرر.
- معلومات العرض والطلب في الماضي والمستقبل التي تستند إلى التوقعات والتدفقات المحققة.
- التكاليف المتكبدة والإيرادات المحققة المتعلقة بموازنة النظام.

تحدد المادة 19 من لائحة الغاز متطلبات الشفافية **لمشغلي أنظمة التخزين ومشغلي أنظمة الغاز الطبيعي المُسال** على النحو التالي بطريقة واضحة وسهلة الفهم ويسهل الوصول إليها بسهولة ودون تمييز:

- معلومات مفصلة عن الخدمات المقدمة والشروط المطبقة.
- المعلومات الفنية اللازمة للوصول الفعال للشبكة.
- معلومات مفصلة بدرجة معقولة وكافية عن منهجية تحديد التعرفة وهيكلها التعريفات للمرافق الخاضعة للوصول المنظم للغير.
- معلومات بالأرقام عن القدرات الفنية والمتعاقد بشأنها والمتاحة بشكل منتظم ومتكرر.

[4] OJ L no. 211 of 14/08/2009, p. 36 *et seq*; see: https://www.energy-community.org/dam/jcr:d0f7d046-57cb-479a-a39a-9bce06065155/Regulation_715_2009_GAS.pdf
لائحة الغاز ملزمة قانوناً ويُعمل بها في الدول الأعضاء في جماعة الطاقة بناء على القرار رقم 2011/02/MC-EnC الصادر عن المجلس الوزاري والذي حدد مهلة للتنفيذ تنتهي في 2015/01/01. علاوة على ذلك، كانت لائحة الغاز مطبقة فعلاً في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ 2009/09/03.

- كمية الغاز في كل وحدة تخزين تحت الأرض/(مجموعات) الغاز الطبيعي المُسال، والتدفقات الداخلة والخارجة، والقدرات المتاحة (بما في ذلك القدرات المستثناة من الوصول المنظم للغير) بشكل يومي على الأقل.

أحكام لائحة الغاز **ليست ملزمة قانوناً في جميع الدول** التي شملها التحليل في هذا التقرير. فهي إلزامية مثلاً في دول MEDREG الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (كرواتيا[5] وفرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا)، وكذلك الدول الأعضاء في جماعة الطاقة. ولكنها ليست إلزامية في دول MEDREG الأخرى (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن وتركيا) والدول التي لها صفة مراقب في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة (أرمينيا وتركيا).

3. المنهجية

3.1. المنهجية

يقيم هذا التقرير مستوى الشفافية في نقل الغاز، والغاز الطبيعي المُسال، ومرافق التخزين بناءً على "إرشادات الممارسات الجيدة بشأن الشفافية" الصادرة عن MEDREG في عام 2009. وتم توفير المعلومات من قبل الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG في صيف عام 2019 بناءً على استبيان ركز على الفصول الثلاثة التالية من إرشادات الممارسات الجيدة بشأن شفافية الغاز:

- المعلومات عن النظام والخدمات.
- المعلومات عن وضع القدرة.
- أسئلة إضافية.[6]

تم تبني هذا النهج للسماح بمقارنة التزامات الشفافية في الدول التي شملها التحليل، لأن لائحة الغاز غير مطبقة في جميع دول MEDREG (انظر الشكل 1). تقدم إرشادات الممارسات الجيدة مجموعة من التوصيات ليتم تنفيذها بشكل طوعي في دول MEDREG التي لا تكون فيها متطلبات الشفافية الواردة في لائحة الغاز ملزمة قانوناً.[7] وتعكس هذه الإرشادات مجموعة محددة من متطلبات الشفافية الواردة في لائحة الغاز الصادرة في الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالدول التي تُعد أحكام الشفافية الواردة في لائحة الغاز غير إلزامية فيها (انظر الشكل 1)، يعرض هذا التقرير جزءاً فقط من المجموعة الكاملة لالتزاماتها القانونية.

[5] لم تقدم كرواتيا بيانات لهذا التقرير، وبالتالي لم يشملها التحليل.
[6] لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الملحق الذي يلخص الإجابات على الاستبيان.
[7] ينشر المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة تقييماً سنوياً لامتثال الدول الأعضاء في جماعة الطاقة بكامل التزامات الشفافية الكاملة الواردة في لائحة الغاز. انظر: www.energy-community.org – documents – ECRB.

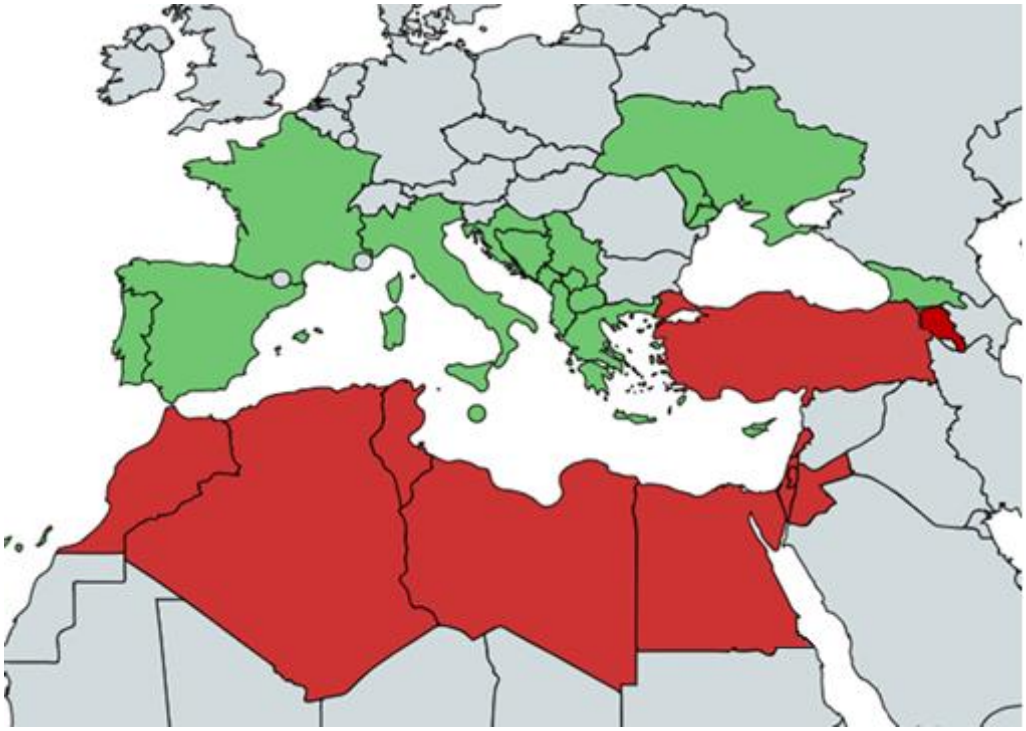

الشكل 1: تطبيق لائحة الغاز في الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG

[اللون الأخضر: لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن الغاز ملزمة قانوناً. اللون الأحمر: لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن الغاز غير معمول بها]

لبيان المستويات المختلفة لتطور السوق في الدول التي شملها التحليل، خاصة الدول التي تُعد لائحة الغاز غير ملزمة قانوناً فيها، تحدد إرشادات الممارسات الجيدة مستويين من الأولوية لمتطلبات النشر على النحو التالي:

- متطلبات النشر المصنفة في مستوى الأولوية الأول يجب تنفيذها في جميع الدول بغض النظر عن مدى تطور سوق الغاز فيها.
- متطلبات النشر المصنفة في مستوى الأولوية الثاني إلزامية فقط في الدول التي يوجد فيها نظام لوصول الغير.[8]

يهدف هذا التقرير أيضاً إلى تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في MEDREG منذ المراجعة الثانية التي أجريت عام 2015 بخصوص وضع الشفافية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومراقبة إرشادات الممارسات الجيدة بشأن تقرير الشفافية.[9]

بالنسبة لدول MEDREG، تم إجراء الدراسة للمرة الثالثة في عام 2019 بعد صدور تقريرين في عامي 2011 و2015.[10] وهذا التقرير يقدم لأول مرة تقييماً مشتركاً للدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG. يلخص

[8] الدول التي تشير إجابتها على الاستبيان إلى وجود نظام كامل لوصول الغير هي جميع دول الاتحاد الأوروبي وجميع الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وفرنسا وجورجيا واليونان وإيطاليا ومولدوفا وشمال مقدونيا والبرتغال وصربيا وسلوفينيا وأوكرانيا.

[9] يمكن الاطلاع على تقريري المراجعة الصادرين في عام **2011** وعام 2015 بشأن الدراستين السابقتين على الرابط http://www.medreg-regulators.org/Publications/NaturalGas.aspx.

[10] Cf. http://www.medreg-regulators.org/Publications/NaturalGas.aspx: GAS WG – 2nd Status Review on Transparency in the Mediterranean region and Monitoring of the MEDREG Guidelines of Good Practice (GGP) on Transparency (June 2015) and status review on transparency in the Mediterranean region and monitoring of the MEDREG guidelines of good practice (GGP) on transparency (June 2011).

الجدول 1 تفاصيل الدول التي أجابت على الاستبيانات الثلاثة. وهو يبين أن عدد الإجابات ارتفع من 12 في عام 2011 إلى 16 في عام 2015، ثم إلى 21 في عام 2019. ولكن استبيان عام 2019 تضمن إجابات من الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة بالإضافة إلى الدول الأعضاء في MEDREG.

الجدول 1: الاستجابة للاستبيانات

		العضوية		الإجابات على الاستبيانات		
		المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة	MEDREG	2011	2015	2019
1	ألبانيا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
2	الجزائر		نعم	نعم	نعم	نعم
3	أرمينيا	نعم				نعم
4	البوسنة والهرسك	نعم	نعم		نعم	نعم ‡
5	كرواتيا		نعم	نعم	نعم	
6	قبرص		نعم			نعم#
7	مصر		نعم		نعم	نعم
8	فرنسا		نعم	نعم	نعم	نعم
9	جورجيا	نعم				نعم
10	اليونان		نعم		نعم	نعم
11	إسرائيل		نعم	نعم	نعم	نعم
12	إيطاليا		نعم	نعم	نعم	نعم
13	الأردن		نعم	نعم	نعم	نعم
14	كوسوفو*	نعم				
15	لبنان		نعم			نعم#
16	ليبيا		نعم			
17	مالطا		نعم	نعم	نعم	نعم#
18	مولدوفا	نعم				نعم
19	الجبل الأسود	نعم	نعم		نعم	
20	المغرب		نعم			
21	شمال مقدونيا	نعم				نعم
22	السلطة الفلسطينية		نعم			

		العضوية		الإجابات على الاستبيانات		
		المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة	MEDREG	2011	2015	2019
23	البرتغال		نعم	نعم	نعم	نعم
24	صربيا	نعم				نعم †
25	سلوفينيا		نعم	نعم		نعم
26	إسبانيا		نعم	نعم	نعم	
27	تونس		نعم		نعم	
28	تركيا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
29	أوكرانيا	نعم				نعم
		11	22	12	16	21

‡ لم تقدم البوسنة والهرسك سوى معلومات لجمهورية صرب البوسنة.
# وردت إجابات من مالطا (حيث يعمل مرفق للغاز الطبيعي المُسال منذ عام 2017) وقبرص ولبنان، ولكن جميع الإجابات صُنفت في فئة "لا ينطبق" نظراً لعدم تطور أسواق الغاز الخاصة في هذه الدول. لذلك لم يمكن استخدام هذه الإجابات في التحليل الوارد في هذا التقرير.
† على الرغم من وجود تخزين للغاز في صربيا، فإنه لا يخضع حتى الآن لقواعد الشفافية، حيث أجابت الهيئة التنظيمية على جميع الأسئلة بـ "لا ينطبق". لذلك لم يمكن استخدام هذه الإجابات في التحليل الوارد في هذا التقرير.

تتوفر منشورات مشغلي البنية التحتية للغاز في الدول التي شملها التحليل على الروابط الواردة في

الجدول 2.

الجدول 2: روابط المنشورات

	الرابط		الرابط
ألبانيا	http://www.ere.gov.al/	إيطاليا	http://www.snam.it
الجزائر	www.grtg.dz www.creg.gov.dz	الأردن	https://memr.gov.jo
أرمينيا	http://www.psrc.am/en http://armenia-am.gazprom.com www.arlis.am	مولدوفا	https://moldovatransgaz.md http://lex.justice.md/md/331437/
البوسنة والهرسك	http://www.gaspromet.com/	شمال مقدونيا	http://www.erc.org.mk
مصر	www.gasreg.org.eg	البرتغال	http://www.mercado.ren.pt
جورجيا	http://ggtc.ge/	صربيا	https://www.aers.rs/ http://www.srbijagas.com https://ots-test.srbijagas.com
اليونان	http://www.desfa.gr/en/	سلوفينيا	https://www.agen-rs.si/ http://www.plinovodi.si/en/
فرنسا	http://www.grtgaz.com/ https://www2.terega.fr/ https://tetra.tigf.fr/ https://www.storengy.com/countries/ france/fr/nos-sites.html https://www.elengy.com/ https://www.ebb.dlng-sico.com/ https://www.fosmax-lng.com/	تركيا	https://www.botas.gov.tr http://www.egegaz.com.tr http://www.etkiliman.com.tr https://ebt.botas.gov.tr/ https://silivriebt.botas.gov.tr https://tuzgoluebt.botas.gov.tr https://www.epdk.org.tr https://www.bdlng.botas.gov.tr
إسرائيل	https://www.ingl.co.il https://www.gov.il	أوكرانيا	http://utg.ua/en/utg/company

*لمشغل نظام النقل في البرتغال صفحة فرعية مخصصة للامتثال للائحة 2009/715:
http://www.mercado.ren.pt/PT/Gas/InfoMercado/Transparencia/Paginas/RNTGN.aspx

3.2. التغطية الإقليمية

يحلل هذا التقرير مستوى الشفافية فيما يتعلق بأنابيب نقل الغاز ومرافق التخزين والغاز الطبيعي المُسال في الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG. يبين الجدول 3 الدول والهيئات التنظيمية الرئيسية فيها ومواقع الإنترنت الخاصة بها.

الجدول 3: الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG

		العضوية		الجهة المختصة			
		المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة	MEDREG	الاسم	نطاق الاختصاص	الهيئة	الموقع الإلكتروني
1	ألبانيا	نعم	نعم	ERE	الطاقة#	هيئة تنظيمية وطنية	http://www.ere.gov.al/
2	الجزائر		نعم	لجنة ضبط الكهرباء والغاز	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	www.creg.gov.dz
3	أرمينيا	نعم		PSRC	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	http://www.psrc.am/en
4	البوسنة والهرسك	نعم	نعم	RERS	الغاز	هيئة تنظيمية وطنية	http://reers.ba/
5	كرواتيا		نعم	HERA	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	https://www.hera.hr/
6	قبرص		نعم	CERA	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	https://www.cera.org.cy/
7	مصر		نعم	جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز	الغاز	هيئة تنظيمية وطنية	www.gasreg.org.eg
8	فرنسا		نعم	CRE	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	https://www.cre.fr/
9	جورجيا	نعم		GNERC	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	http://gnerc.org/en/home
10	اليونان		نعم	RAE	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	http://www.rae.gr/old/en/
11	إسرائيل		نعم	NGA	الغاز	وزارة	https://www.gov.il
12	إيطاليا		نعم	ARERA	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	https://www.arera.it/
13	الأردن		نعم	وزارة الطاقة والثروة المعدنية هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	طاقة الغاز	وزارة هيئة تنظيمية وطنية	https://memr.gov.jo http://www.emrc.gov
14	كوسوفو*	نعم		ERO	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	https://www.ero-ks.org/w/shqip/
15	ليبيا		نعم	وزارة الطاقة	الطاقة	وزارة	
16	لبنان		نعم	المركز اللبناني لحفظ الطاقة	الطاقة	وزارة	http://www.lcec.org.lb/

		العضوية		الجهة المختصة			
		المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة	MEDREG	الاسم	نطاق الاختصاص	الهيئة	الموقع الإلكتروني
17	مالطا		نعم	REWS	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	https://www.rews.org.mt/
18	مولدوفا	نعم		ANRE	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	http://www.anre.md/
19	الجبل الأسود	نعم	نعم	REGAGEN	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	http://regagen.co.me
20	المغرب		نعم	وزارة المناجم والطاقة والبيئة	الطاقة	وزارة	http://www.mem.gov.ma/
21	شمال مقدونيا	نعم		ERC	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	http://www.erc.org.mk/
22	السلطة الفلسطينية		نعم		الطاقة		
23	البرتغال		نعم	ERSE	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	http://www.erse.pt/
24	صربيا	نعم		AERS	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	https://www.aers.rs/
25	سلوفينيا		نعم	AGEN	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	https://www.agen-rs.si/
26	إسبانيا		نعم	CNMC	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	https://www.cnmc.es/
27	تونس		نعم	وزارة الصناعة	الطاقة	وزارة	http://www.tunisieindustrie.gov.tn/
28	تركيا	نعم	نعم	EMRA	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	http://www.epdk.gov.tr/
29	أوكرانيا	نعم		NEURC	الطاقة	هيئة تنظيمية وطنية	http://www.nerc.gov.ua/
		11	**22**				

تشير الطاقة إلى الكهرباء والغاز.

يبين الشكل 2 الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG. والدول التالية أعضاء في كلتا المنظمتين: ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وتركيا.

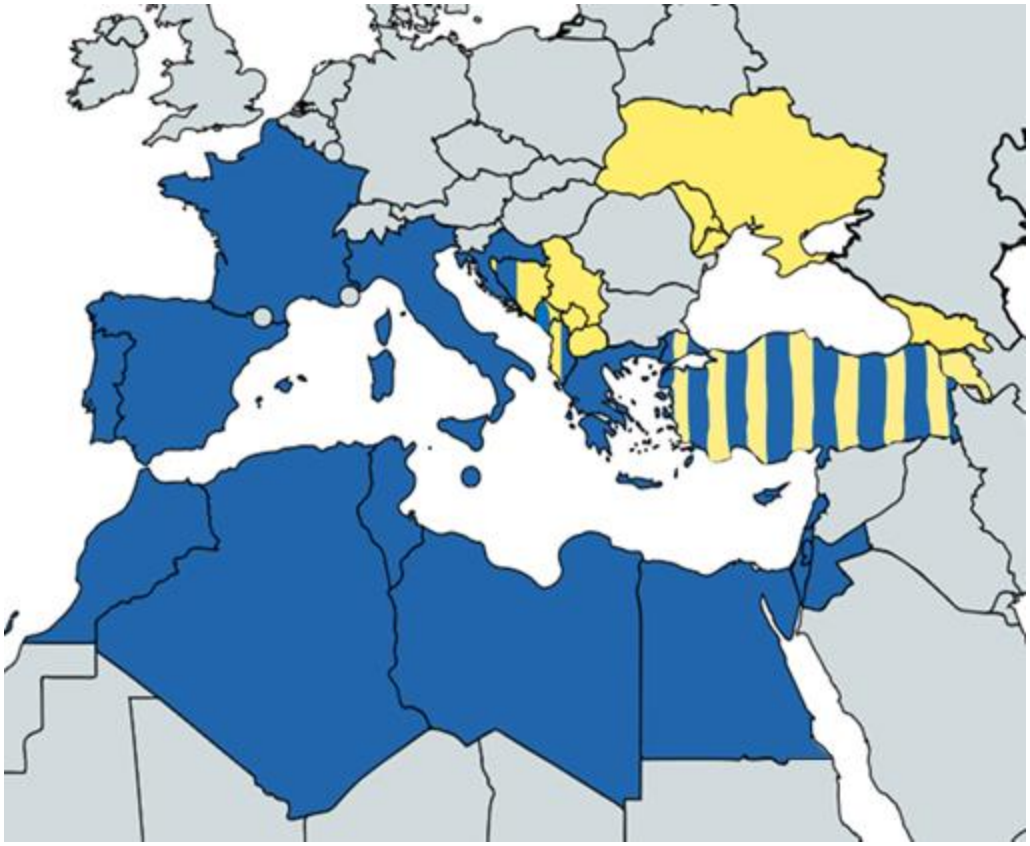

الشكل 2: الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG

[الأزرق: الدول الأعضاء في MEDREG؛ الأصفر: الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة؛ الأزرق والأصفر: الدول الأعضاء في كل من المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG]

4. أساسيات سوق الغاز في الدول التي شملها التحليل

يوفر هذا القسم معلومات أكثر تفصيلاً عن أساسيات سوق الغاز وتطورها في الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG التي شملها التحليل.

بعض الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG لا تملك حتى الآن بنية تحتية مناسبة للغاز. على سبيل المثال، لا يوجد في كوسوفو* والجبل الأسود ومالطا وقبرص والسلطة الفلسطينية ولبنان أي بنية تحتية لنقل الغاز. علاوة على ذلك، يوجد في مالطا مرفق للغاز الطبيعي المُسال فقط. ومن بين الدول التي لديها بنية تحتية للغاز، لم تقدم كرواتيا وليبيا والمغرب وإسبانيا وتونس أي معلومات في هذه الدراسة. أما مالطا وقبرص ولبنان فأجابت على الاستبيان بكامله على الرغم من عدم إنشاء بنية تحتية للغاز فيها، ولكنها أجابت على جميع الأسئلة بـ "لا ينطبق". لذلك، لا يشمل هذه التحليل هذه الدول الثلاث. علاوة على ذلك، لم تقدم البوسنة والهرسك سوى معلومات لجمهورية صرب البوسنة. وأخيراً، لدى ألبانيا شبكة نقل غاز محدودة للغاية ربما تفسر في بعض الحالات عدم امتثالها لإرشادات الممارسات الجيدة. ومع ذلك، نفذت البلاد التشريعات الرئيسية والثانوية المتعلقة بالغاز، وبالتالي شملتها الدراسة الحالية.

في معظم الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG، باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ما زالت أسواق الغاز قيد التطوير وما زالت هذه الدول تعمل على إنشاء وتصميم أسواق غاز بهدف الامتثال لأكثر الممارسات والقواعد والمعايير والجوانب التنظيمية الدولية فعالية. ويمكن اعتبار تركيا استثناءً بين هذه الدول، لأن توصيل الغاز فيها بدأ في عام 1987 وسوق الغاز حقق تقدماً ملحوظاً بالفعل.

يبين الشكل 3 توزيع البنية التحتية للغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG.

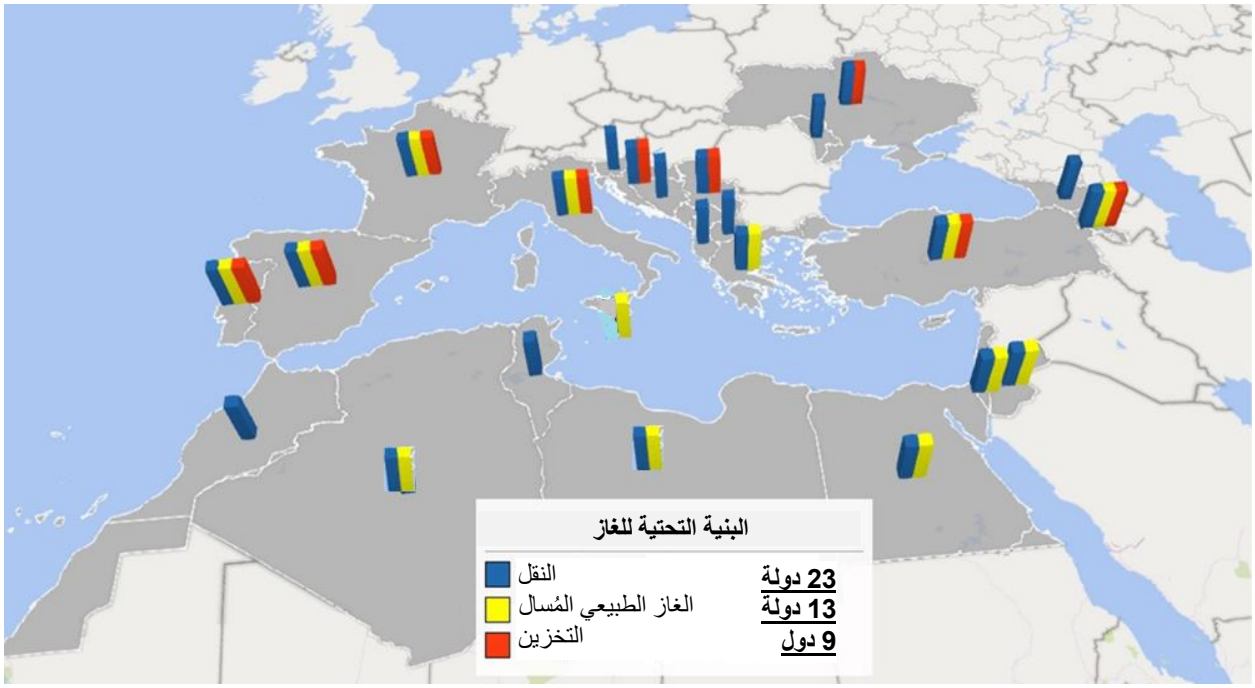

الشكل 3: الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG - خريطة البنية التحتية

نقل الغاز موجود في 23 من أصل 29 من الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG.

توجد ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG لديها بنية تحتية للغاز الطبيعي المُسال.[11] وهذه الدول هي الجزائر وأرمينيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وليبيا ومالطا والبرتغال وإسبانيا وتركيا.

وتم إنشاء مرافق لتخزين الغاز في تسع دول معظمها (كرواتيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا) أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأربع منها أعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة أو لها صفة مراقب فيه، وهي أرمينيا وصربيا وتركيا وأوكرانيا.

إن وجود أنظمة لنقل الغاز تعمل في حوالي 80% من الدول التي شملها التحليل يدعم الدعوة إلى مزيد من التنسيق بشأن القواعد واللوائح والمعايير في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG من أجل تنفيذ بنية تحتية مترابطة تعمل وفقاً لمعايير مبسطة وتسهل الاستثمارات في جميع أنحاء المنطقة.

يقدم السؤال عما إذا كانت البنية التحتية للغاز تخضع للتنظيم (بصرف النظر في هذه المرحلة عما إذا كانت الوظيفة التنظيمية تؤديها وزارة أو هيئة تنظيمية مستقلة) فكرة عن صلاحيات التنفيذ المتاحة لضمان الامتثال لمتطلبات الشفافية الواردة في إرشادات الممارسات الجيدة.

يشير

[11] تمتلك الجزائر ومصر وليبيا مرافق لتسييل الغاز الطبيعي المُسال، في حين تمتلك جميع الدول الأخرى محطات لإعادة تغويز الغاز الطبيعي المُسال.

الجدول 4 إلى وجود أنظمة لنقل الغاز تعمل في جميع الدول التي لديها بنية تحتية للغاز. وتشكل الدول الثماني عشرة التي شملها التحليل نسبة 78% من الدول الثلاث والعشرين التي لديها أنظمة لنقل الغاز.

في الدول التي تخضع فيها البنية التحتية للغاز للتنظيم، تتوفر آليات تنفيذ لضمان الامتثال لمتطلبات الشفافية الواردة في إرشادات الممارسات الجيدة.

يشير

الجدول 4 إلى أنه في معظم الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG التي توجد فيها بنية تحتية للغاز، تم إنشاء هيئة تنظيمية. كما يوضح الجدول 3 بمزيد من التفصيل ما إذا كانت الوظيفة التنظيمية تؤديها هيئة تنظيمية أو وزارة. ففي ست دول (إسرائيل والأردن وليبيا ولبنان والمغرب وتونس) تتولى وزارة تنفيذ الأنشطة التنظيمية. ويقدم

الجدول 4 مزيداً من المعلومات عما إذا كانت الوظيفة التنظيمية تؤديها هيئة تنظيمية أو وزارة. وهناك دولتان فقط (إسرائيل والأردن) لم تؤسسا هيئة تنظيمية منفصلة، بل تتولى وزارة فيهما تنفيذ الأنشطة التنظيمية.

الجدول 4: البنية التحتية لسوق الغاز ومدى التنظيم

	النقل	النقل المنظم	الغاز الطبيعي المُسال	الغاز الطبيعي المُسال المنظم	التخزين	التخزين المنظم
ألبانيا	نعم	نعم				
الجزائر	نعم	نعم	نعم			
أرمينيا	نعم	نعم	نعم		نعم	
البوسنة والهرسك	نعم	نعم				
كرواتيا	نعم	نعم			نعم	نعم
مصر	نعم	نعم	نعم			
فرنسا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
جورجيا	نعم	نعم				
اليونان	نعم	نعم	نعم	نعم		
إسرائيل	نعم	نعم	نعم	نعم		
إيطاليا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم		
ليبيا	نعم	نعم	نعم			
مالطا			نعم	نعم		
مولدوفا	نعم	نعم				
المغرب	نعم	نعم				
شمال مقدونيا	نعم	نعم				
البرتغال	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
صربيا	نعم	نعم			نعم	نعم
سلوفينيا	نعم	نعم				
إسبانيا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
تونس	نعم	نعم				
تركيا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

	النقل	النقل المنظم	الغاز الطبيعي المُسال	الغاز الطبيعي المُسال المنظم	التخزين	التخزين المنظم
أوكرانيا	نعم	نعم			نعم	نعم
المجموع	**23**	**23**	**13**	**9**	**9**	**8**
النسبة	%96	%100	%54	%69	%38	%89

يبين الشكل 4 أن البنية التحتية للنقل **منظمة** في جميع الدول التي شملها التحليل. ويخضع الغاز الطبيعي المُسال للتنظيم في 69% من الدول التي لديها غاز طبيعي مُسال، بينما تصل نسبة التخزين المنظم إلى 89%.

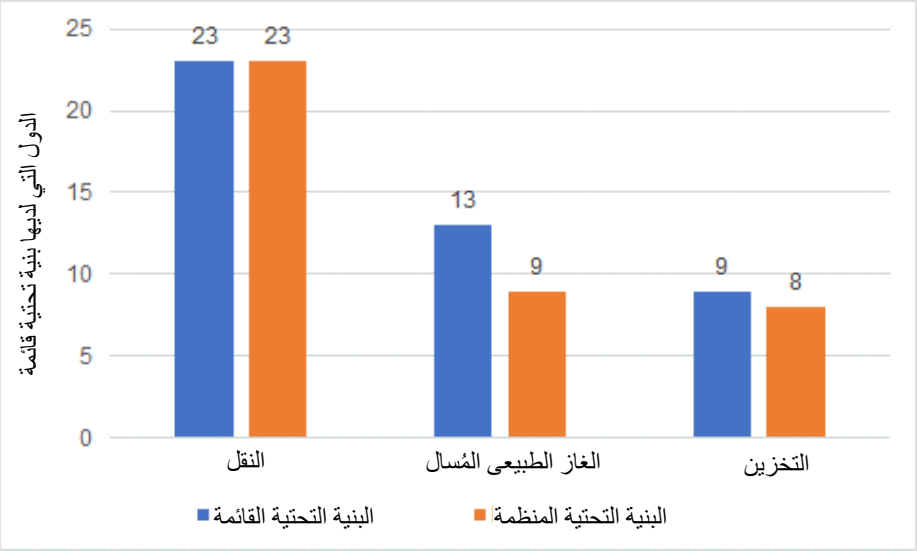

الشكل 4: البنية التحتية المنظمة

يبين الشكل 5 أن البنية التحتية للنقل منظمة في جميع الدول التي شملها التحليل. ويخضع الغاز الطبيعي المُسال للتنظيم في 69% من الدول التي لديها غاز طبيعي مُسال، بينما تصل نسبة التخزين المنظم إلى 89%.

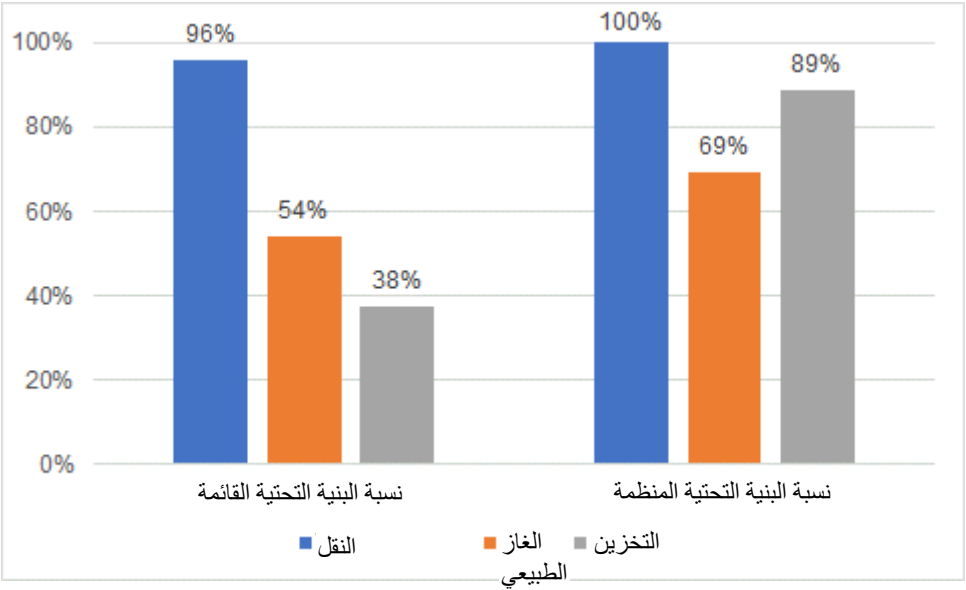

الشكل 5: إحصائيات البنية التحتية

5. النتائج

5.1. النقل

5.2. لمحة عامة

يُعد نقل الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب أهم وسيلة عبر التاريخ لنقل الغاز الطبيعي من حقول التنقيب إلى المستهلك. وما زالت هذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً حتى اليوم لتوصيل الغاز للمستخدمين النهائيين. وقد أدت القيود المفروضة على النقل عبر خطوط الأنابيب إلى توصيل المستهلكين الموجودين بالقرب من خطوط الأنابيب والذين يعتمدون غالباً على مورد واحد فقط.

ونتيجة لذلك، طورت جميع الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG التي شاركت في هذه الدراسة مرافق للنقل عبر خطوط الأنابيب. كما أن جميع خطوط أنابيب النقل هذه خاضعة للتنظيم، ولكن لا تخضع جميع الدول للتشريع الإلزامي الصادر عن الاتحاد الأوروبي (انظر الشكل 1).

يقدم هذا القسم تقييماً لمدى توافق البنية التحتية للنقل عبر خطوط الأنابيب في الدول التي شملها التحليل مع متطلبات إرشادات الممارسات الجيدة.

5.3. معلومات عن النظام والخدمات

يقدم الشكل 6 لمحة عامة عن مدى توافق أنظمة نقل الغاز في الدول التي شملها التحليل مع متطلبات النشر المتعلقة بالنظام والخدمة الواردة في إرشادات الممارسات الجيدة.[12]

تمكن المعلومات المتعلقة بالنظام والخدمات مستخدم النظام من المشاركة في سوق الغاز بشكل عادل ودون تمييز. وتركز هذه المعلومات على الخصائص المادية لنظام النقل، وأنظمة الشبكة، وإدارة القدرة، والخدمات الأخرى ذات الصلة التي يجب أن تكون موجودة وتنشر معلومات عنها.

طرحت الدراسة سؤالين حول فئة المعلومات ذات **مستوى الأولوية الأول**، وهي مطلوبة وفقاً لإرشادات الممارسات الجيدة في جميع الدول التي شملها التحليل:

- وصف مفصل لنظام الغاز لدى مشغل نظام النقل يحدد جميع نقاط الدخول والخروج التي تربط نظامه بنظم مشغلي أنظمة النقل الآخرين، بما في ذلك الخرائط وتحديد نقطة التوصيل البيني مع نظام النقل [GGP, 1a].
- متطلبات جودة وضغط الغاز [GGP, 1k].

تشير الإجابات المستلمة إلى أن معظم الدول لديها جميع المعلومات ذات الصلة المطلوب نشرها. والاستثناءات الوحيدة هي مصر والأردن وتركيا. بالنسبة لمصر، فإن نظام الشبكة الذي سيكشف هذه المعلومات قيد التطوير حالياً ويجري العمل على اعتماده بشكل رسمي. وبالنسبة لتركيا، لا تُنشر هذه المعلومات بالكامل وفقاً لإرشادات الممارسات الجيدة. وتتوفر معلومات عامة عن نظام النقل وخرائط الشبكة على موقع BOTAŞ إلى جانب قائمة بجميع نقاط الخروج. أما الأردن فما زال في بداية تطوير تشريعاته الجديدة ولم تُنشر متطلبات سوق الغاز وجودة الغاز وضغطه بعد.

[12] في هذا التقرير، تعني كلمة "لا" "لا ينطبق" أو "لا توجد إجابة".

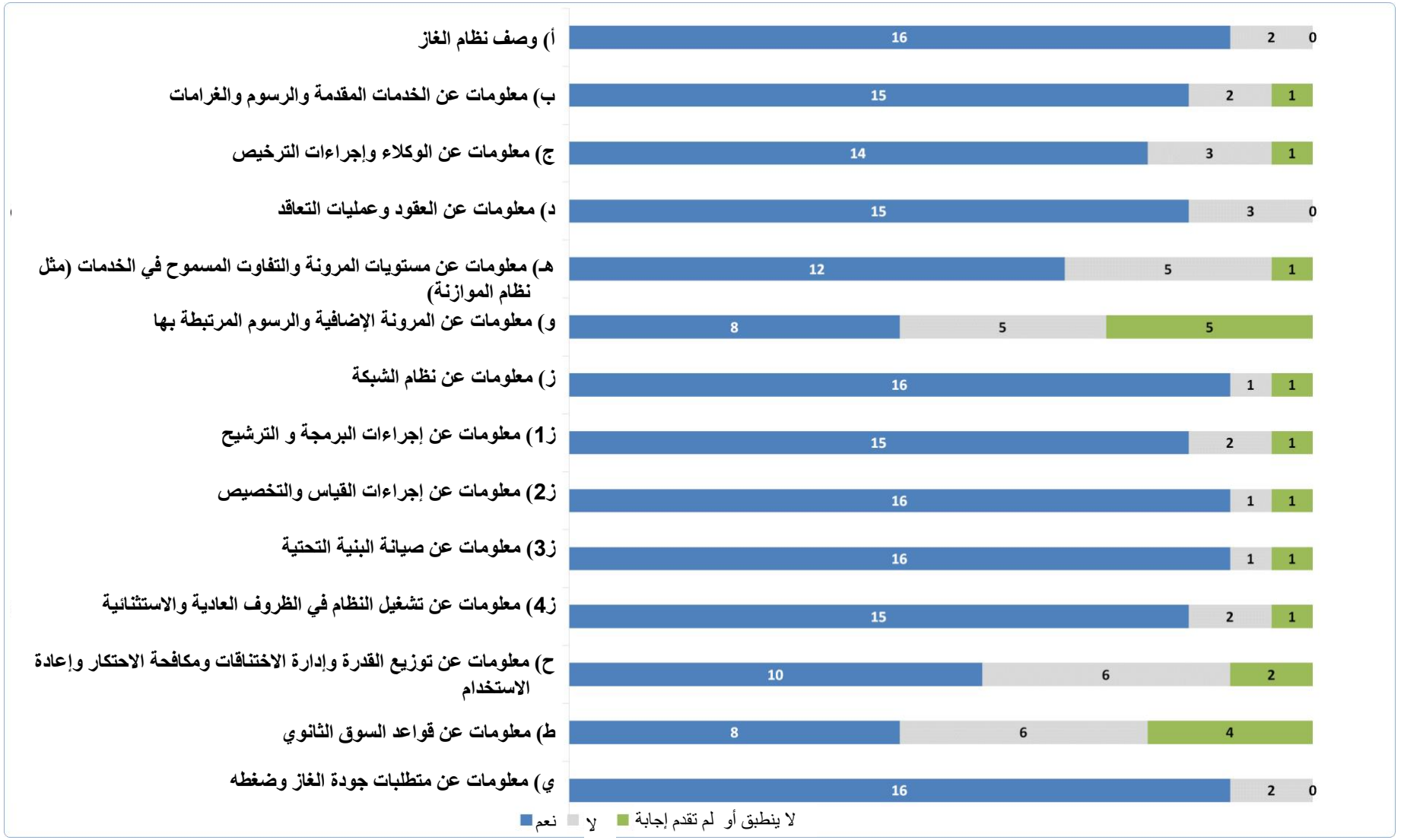

الشكل 6: المعلومات عن النظام والخدمات - النقل

بالنسبة لمتطلبات إرشادات الممارسات الجيدة الأخرى، أي المُصنفة في **مستوى الأولوية الثاني** بالنسبة للدول التي لديها وصول للغير، كانت الإجابات على الاستبيان في معظمها بالإيجاب (70% من الإجابات كانت "نعم"، و18% من الإجابات كانت "لا").

- تتوفر معلومات عن الخدمات المقدمة ورسومها وغراماتها في حالة استغلال أكثر أو أقل من القدرة المتعاقد عليها [GGP, 1b] في جميع الأسواق التي شملها التحليل باستثناء ألبانيا والجزائر. ولا ينطبق هذا الشرط على الأردن لأن البنية التحتية ما زالت قيد التطوير ولم يتم تشغيلها بعد (وهذا ينطبق أيضاً على الأردن في النقاط أدناه).
- تتوفر معلومات عن الموضوعات / الجهات التي تتطلب الوصول إلى الخدمات المقدمة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بإجراءات الترخيص ذات الصلة [GGP, 1c] في جميع الدول التي شملها التحليل باستثناء ألبانيا والجزائر وأرمينيا. وهذا الشرط لا ينطبق على الأردن.
- تتوفر معلومات عن العقود المختلفة المتاحة للخدمات المقدمة وعمليات التعاقد [GGP, 1d] في جميع الدول التي شملها التحليل باستثناء أرمينيا ومصر والأردن.
- لا تتوفر معلومات عن نظام الموازنة، بما في ذلك مستويات المرونة والتفاوت المسموح [GGP, 1e] ، في ألبانيا والجزائر وأرمينيا ومصر والأردن، في حين لا ينطبق هذا الشرط في مولدوفا لأن الموازنة ليست خاضعة للتنظيم فيها حالياً. ومن المتوقع صدور قانون تنظيمي في هذا الشأن بحلول نهاية عام 2019.
- تُقدم مرونة إضافية في الموازنة، بما في ذلك الرسوم ذات الصلة [GGP, 1f]، في البوسنة والهرسك واليونان وإسرائيل وإيطاليا وشمال مقدونيا والبرتغال وتركيا وأوكرانيا.
- يُنشر نظام الشبكة / الشروط القياسية الرئيسية [GGP, 1g] في جميع الدول باستثناء أرمينيا، في حين لا ينطبق هذا الشرط في الأردن. وتقدم جميع الدول منشورات حول إجراءات الترشيح وإجراءات القياس والتخصيص والصيانة وتشغيل النظام في الظروف العادية والاستثنائية، وذلك باستثناء الجزائر، التي لا تنشر إجراءات الترشيح، وجورجيا، التي لا تتوفر فيها معلومات عن تشغيل النظام.
- تتوفر معلومات عن توزيع القدرة، وإدارة الاختناقات، ومكافحة الاحتكار، وإعادة الاستخدام [GGP, 1i] في فرنسا واليونان وإيطاليا وإسرائيل ومولدوفا والبرتغال وصربيا وسلوفينيا وأوكرانيا، بينما لا ينطبق هذا الشرط في جورجيا وشمال مقدونيا التي ليس لديها إدارة للاختناقات.
- تُنشر القواعد الخاصة بالتجارة في السوق الثانوي [GGP, 1j] في فرنسا واليونان وإيطاليا ومولدوفا والبرتغال وصربيا وسلوفينيا وأوكرانيا، في حين لا ينطبق هذا الشرط في جورجيا والأردن وشمال مقدونيا وتركيا، حيث لم تُطبق بعد لوائح التجارة بالقدرة في السوق الثانوي.

يمكن أن نستنتج أن متطلبات المعلومات في مستوى الأولوية الثاني تم الرد عليها بالإيجاب إلى حد كبير. ولكن هذا لا ينطبق في حالة أرمينيا والأردن وبالنسبة لبعض الأحكام في ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك ومصر وجورجيا وإسرائيل ومولدوفا وتركيا. وتجدر الإشارة إلى أن مصر تعمل حالياً على اعتماد القواعد التنظيمية ذات الصلة. وبالمثل، يجري حالياً تطوير قواعد الموازنة في مولدوفا.

ولكن عدم الامتثال لإرشادات الممارسات الجيدة يرتفع بشكل كبير فيما يتعلق بتوزيع القدرة وقواعد إدارة الاختناقات. فالمعلومات المتعلقة بهذا البند غير متوفرة في ما يقرب من نصف الأسواق التي شملها التحليل، بما في ذلك ألبانيا والبوسنة والهرسك. علاوة على ذلك، لا يوجد في البوسنة والهرسك قواعد تشريعية لسوق الغاز.

5.4. المعلومات عن وضع القدرة

تضمنت الدراسة سؤالاً واحداً حول فئة المعلومات ذات **مستوى الأولوية الأول**، وهي مطلوبة وفقاً لإرشادات الممارسات الجيدة في جميع الدول التي شملها التحليل. وموضوع هذا السؤال هو

- القدرة الفنية القصوى لمشغل نظام النقل [GGP, 2a].

علاوة على ذلك، طرحت الدراسة سؤالين حول فئة المعلومات **ذات مستوى الأولوية الثاني**، وهي مطلوبة وفقاً لإرشادات الممارسات الجيدة في جميع الدول التي فيها وصول للغير. ويتعلق هذان السؤالان بما يلي:

- إجمالي قدرة مشغل نظام النقل المضمونة وغير المضمونة المتعاقد عليها [GGP, 2b].
- قدرة مشغل نظام النقل المتاحة المضمونة وغير المضمونة [GGP, 2b].

علاوة على ذلك، تغطي متطلبات النشر المتعلقة بالقدرة في إرشادات الممارسات الجيدة المجالات التالية:

- تكرار نشر المعلومات وتحديثها.
- حساب القدرات المتاحة بناءً على نمذجة الشبكات ومحاكاة التدفق، مع مراعاة جميع المعايير التشغيلية ذات الصلة للتشغيل الفعال والآمن للنظام.
- نشر الحدين الأقصى والأدنى للمعدلات الشهرية لاستغلال القدرة ومتوسط التدفق السنوي في النقاط المذكورة أعلاه للعام السابق في موعد لا يتجاوز 30 يناير من العام الحالي.
- حفظ سجلات جميع عقود القدرة والمعلومات الأخرى المتعلقة بحساب وتوفير الوصول إلى القدرات المتاحة. وقدرة الهيئات الوطنية ذات الصلة على الوصول إلى هذه السجلات، إذا لزم الأمر، فيما يتصل بالشكاوى المتعلقة بمنع الوصول بسبب نقص القدرة.

يقدم الشكل 7 لمحة عامة عن مدى توافق أنظمة نقل الغاز في الدول التي شملها التحليل مع متطلبات المعلومات المتعلقة بالقدرة الواردة في إرشادات الممارسات الجيدة. وتتوفر لمحة مفصلة عن كل دولة على حدة في الملحق المرفق بهذا التقرير.

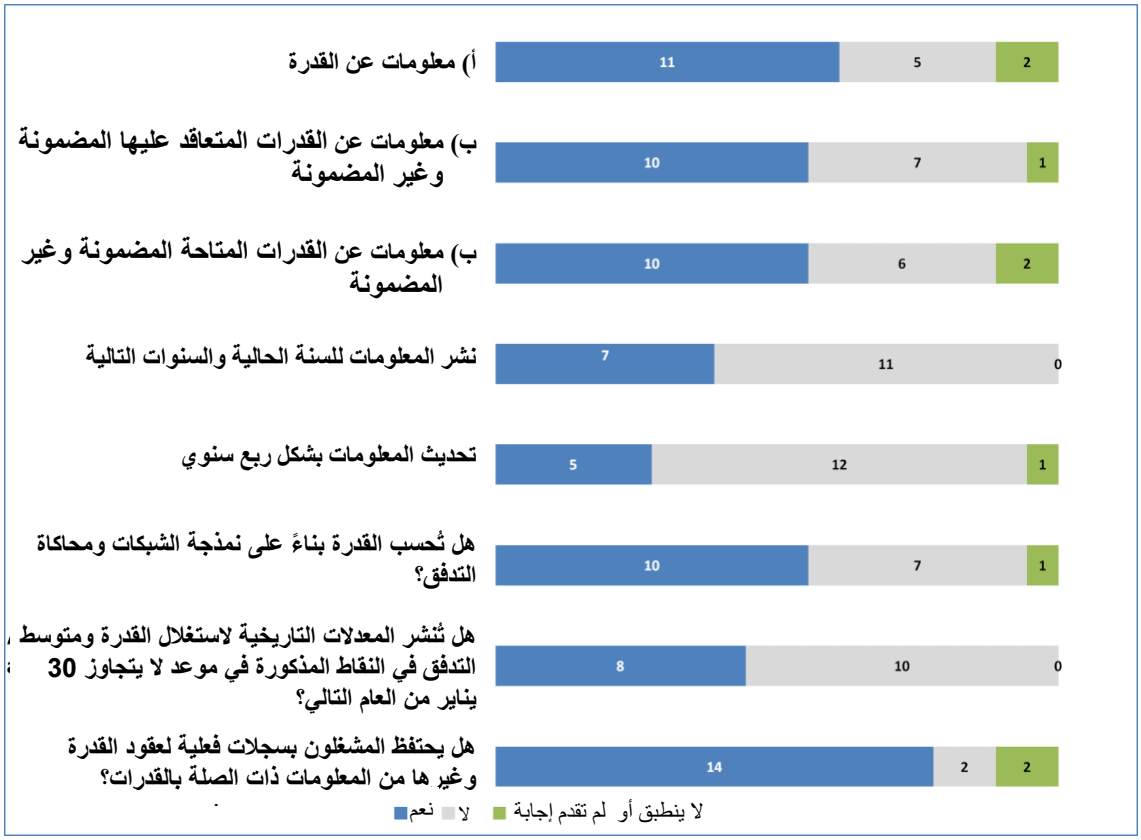

الشكل 7: المعلومات عن القدرة - النقل

فيما يتعلق بنشر الحد الأقصى للقدرة الفنية وإجمالي القدرة المتعاقد عليها والقدرة المتاحة المضمونة وغير المضمونة [GGP, 2 ac]، تشير الدراسة إلى أن جميع دول الاتحاد الأوروبي التي شملها التحليل امتثلت لهذا الالتزام، كما التزمت به شمال مقدونيا وصربيا وتركيا وأوكرانيا. ولكن على الرغم من أن هذا الالتزام مستمد من تشريعات الاتحاد الأوروبي، لا تتوفر المعلومات ذات الصلة في بعض دول جماعة الطاقة التي شملها التحليل مثل ألبانيا، وجزئياً، البوسنة والهرسك. كما أنه يُعتبر لا ينطبق في مولدوفا. ويجب التأكيد هنا أن البوسنة والهرسك تفتقر إلى القواعد التشريعية لسوق الغاز.

وينخفض مستوى الامتثال لمتطلبات إرشادات الممارسات الجيدة عند النظر إلى وتيرة تقديم المعلومات وتحديثها.

- **ت**ُنشر المعلومات المتعلقة بالقدرة [GGP, 2 ac] بصورة سنوية للأعوام الخمسة التالية فقط في البوسنة والهرسك واليونان وإيطاليا ومولدوفا والبرتغال وسلوفينيا وأوكرانيا. ومن بين هذه الدول، يُنشر تحديث ربع سنوي للمعلومات ذات الصلة فقط في اليونان والبرتغال وسلوفينيا. وفي فرنسا وتركيا، على الرغم من تحديث المعلومات بصورة ربع سنوية، فلا تُنشر توقعات للسنوات الخمس التالية.
- يقوم حساب القدرات المتاحة على نمذجة الشبكات ومحاكاة التدفق مع مراعاة جميع المعايير التشغيلية ذات الصلة في مصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وشمال مقدونيا والبرتغال وسلوفينيا وتركيا. وفي الدول الأخرى، لا تتوفر بشكل عام المعلومات والتحديثات المطلوبة بموجب إرشادات الممارسات الجيدة. وبالتالي، لم تطور هذه الدول طرقاً معقدة لحساب القدرات المتاحة.
- يُنشر الحدان الأقصى والأدنى للمعدلات الشهرية لاستغلال القدرة ومتوسط التدفق السنوي للعام السابق في موعد لا يتجاوز 30 يناير من العام الحالي في البوسنة والهرسك وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن والبرتغال وسلوفينيا.
- يتم الاحتفاظ بسجلات جميع عقود القدرة والمعلومات ذات الصلة المتعلقة بحساب وتوفير الوصول إلى قدرات الشبكة في جميع الأسواق التي شملها التحليل تقريباً باستثناء الجزائر ومولدوفا، ويُعتبر أن هذا الشرط لا ينطبق في أرمينيا وجورجيا.

بناء عليه، يمكن أن نستنتج أن الامتثال لمتطلبات النشر المتعلقة بالقدرة في إرشادات الممارسات الجيدة أقل تطوراً من نشر المعلومات المتعلقة بالنظام. وهو يقارب وسطياً حوالي 50% بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتُعتبر بعض الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة مثل فرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا رواد الالتزام.

5.5. الغاز الطبيعي المُسال

5.6. لمحة عامة

يلعب الغاز الطبيعي المُسال دوراً مهماً بالنسبة للدول المستهلكة للغاز في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أعضاء الاتحاد الأوروبي والمجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG، فيما يتعلق بتنويع مصادر الغاز وبالتالي المساهمة في ضمان أمن الإمداد والقدرة التنافسية. ويشهد السوق العالمي للغاز الطبيعي المُسال تطوراً ديناميكياً. وبالنسبة للدول ذات الإنتاج المحلي، يوفر الغاز الطبيعي المُسال فرصة لتصدير الغاز، وبالتالي الحصول على منافع تجارية.

من بين الدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة وMEDREG التي شملتها هذه الدراسة، بنت الجزائر وأرمينيا ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن والبرتغال وتركيا مرافق للغاز الطبيعي المُسال.[13] وفي جميع هذه الدول، باستثناء مصر وأرمينيا، يخضع الغاز الطبيعي المُسال للتنظيم وللتشريعات الإلزامية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك متطلبات الشفافية الواردة في لائحة الغاز (انظر

[13] يوجد أيضاً مرافق للغاز الطبيعي المُسال في ليبيا ومالطا وإسبانيا، ولكنها لم تشارك في الدراسة الحالية. انظر القسم 4 للحصول على مزيد من المعلومات حول أساسيات سوق الغاز.

الجدول 4). وتعمل مصر على تطبيق هذه اللوائح. وأجابت الجزائر على جميع الأسئلة بـ "لا ينطبق" لأنها تعمل فقط من خلال محطات التسييل. لذلك، لا يشمل التحليل أدناه إجابات الجزائر.

يقدم هذا القسم تقييماً لمدى توافق أنظمة البنية التحتية للغاز الطبيعي المُسال في الدول التي شملها التحليل مع متطلبات إرشادات الممارسات الجيدة. وتتوفر لمحة مفصلة عن كل دولة على حدة في الملحق المرفق بهذا التقرير.

5.7. المعلومات عن النظام والخدمات

يقدم الشكل 8 لمحة عامة عن مدى امتثال مرافق الغاز الطبيعي المُسال لمتطلبات النشر المتعلقة بنظام الغاز الطبيعي المُسال وخدماته الواردة في إرشادات الممارسات الجيدة.

تحتوي الدراسة سؤالين حول فئة المعلومات ذات **مستوى الأولوية الأول**، وهي مطلوبة وفقاً لإرشادات الممارسات الجيدة في جميع الدول التي شملها التحليل:

- يتوفر وصف مفصل لنظام الغاز الطبيعي المُسال يحدد نقطة التوصيل مع أنظمة النقل [GGP, 1a] في جميع دول الغاز الطبيعي المُسال التي شملها التحليل باستثناء مصر وإسرائيل.
- تتوفر متطلبات جودة وضغط الغاز [GGP, 1k] في ثلثي الدول التي شملها التحليل. ولكن هذه المعلومات غير متوفرة في مصر والأردن.

بالنسبة لمتطلبات إرشادات الممارسات الجيدة الأخرى، أي المصنفة في **مستوى الأولوية الثاني**، يختلف الوضع من دولة لأخرى.

- تتوفر معلومات عن الخدمات المقدمة ورسومها وغراماتها في حالة استغلال أكثر أو أقل من القدرة المتعاقد عليها [GGP, 1b] في نصف الأسواق التي شملها التحليل، ولكن ليس في أرمينيا ومصر وإسرائيل. ولا ينطبق هذا الشرط في الأردن لأن البنية التحتية في المنطقة ما زالت قيد التطوير ولم يتم تشغيلها بعد (وهذا ينطبق أيضاً على الأردن في النقاط أدناه).
- تتوفر معلومات عن الموضوعات / الجهات التي تتطلب الوصول إلى الخدمات المقدمة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بإجراءات الترخيص ذات الصلة [GGP, 1c] في جميع الدول التي شملها التحليل باستثناء أرمينيا ومصر وإسرائيل. ولا ينطبق هذا الشرط في الأردن.
- تتوفر معلومات عن العقود المختلفة المتاحة للخدمات المقدمة وعمليات التعاقد [GGP, 1d] في نصف الدول التي شملها التحليل، ولكنها غير متوفرة في أرمينيا ومصر وإسرائيل والأردن.
- تُنشر معلومات عن نظام الموازنة، بما في ذلك مستويات المرونة والتفاوت المسموح [GGP, 1e] فقط في فرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وتركيا.
- تُقدم مرونة إضافية في الموازنة، بما في ذلك الرسوم ذات الصلة [GGP, 1f] في اليونان وإيطاليا. ولا تنطبق متطلبات إرشادات الممارسات الجيدة ذات الصلة في فرنسا والبرتغال وتركيا، حيث لا يتم تقديم خدمات مرونة إضافية.
- يُنشر نظام الشبكة / الشروط القياسية الرئيسية [GGP, 1g] في معظم الدول باستثناء أرمينيا ومصر، في حين لا ينطبق هذا الشرط في الأردن وتركيا. وهو ينطبق فقط على نقل الغاز الطبيعي. ويشمل هذا في جميع الدول نشر معلومات حول إجراءات الترشيح وإجراءات القياس والتخصيص والصيانة وتشغيل النظام في الظروف العادية والاستثنائية.
- تتوفر معلومات عن توزيع القدرة، وإدارة الاختناقات، ومكافحة الاحتكار، وإعادة الاستخدام [GGP, 1i] في اليونان وإيطاليا والبرتغال وتركيا.
- تتوفر القواعد الخاصة بالتجارة في السوق الثانوي [GGP, 1j] في فرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال. ولا تنطبق المتطلبات ذات الصلة في الأردن وتركيا لأن اللوائح المتعلقة بالتجارة بالقدرة في السوق الثانوي لم تنفذ بعد.

في الختام، يمكن القول أن متطلبات المعلومات ذات مستوى الأولوية الثاني تسري في جميع دول الاتحاد الأوروبي التي شملها التحليل. ولكن هذا لا ينطبق على أعضاء MEDREG الآخرين، بما في ذلك أرمينيا.

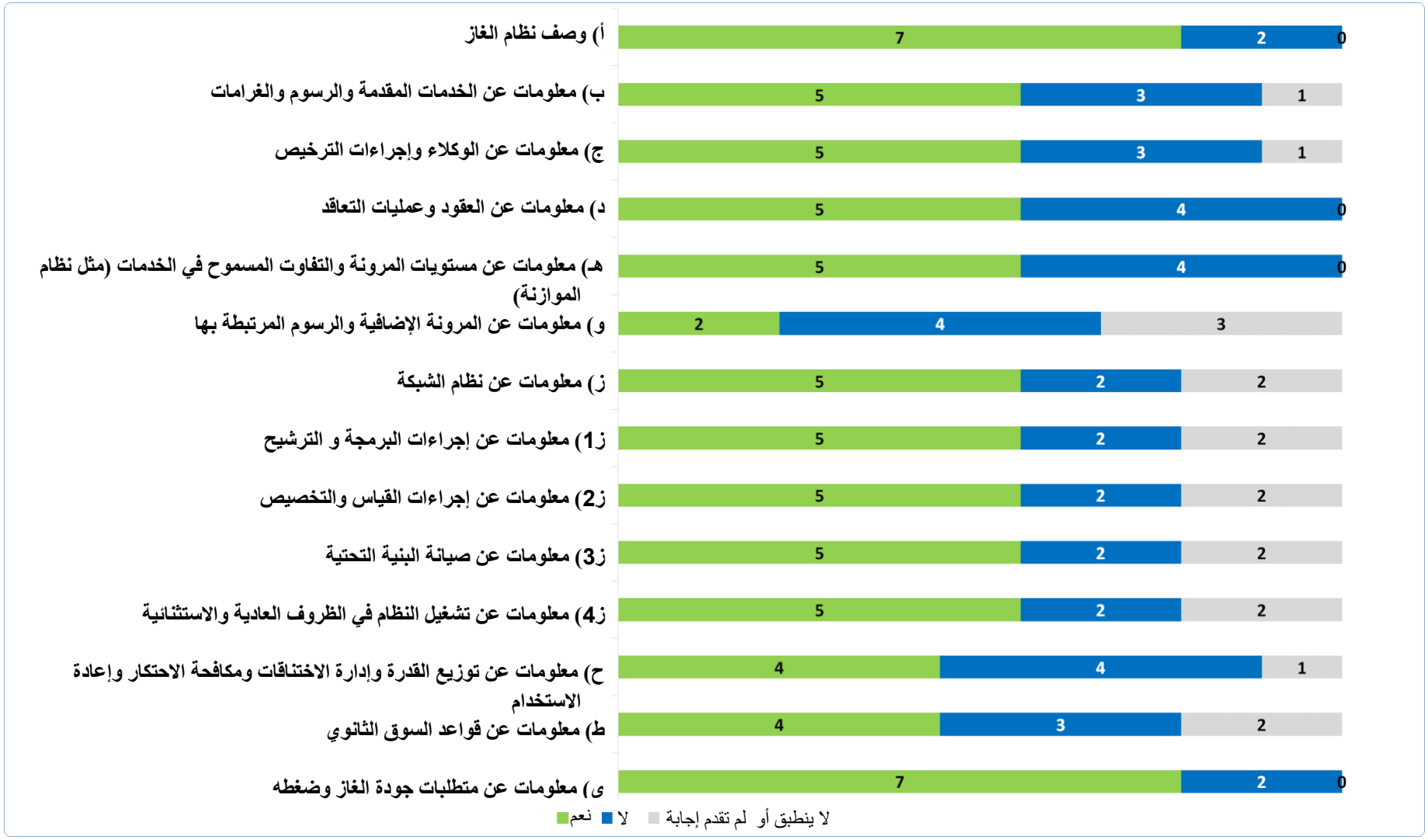

الشكل 8: المعلومات عن النظام والخدمات - الغاز الطبيعي المُسال

5.8. المعلومات عن وضع القدرة

يقدم الشكل 9 لمحة عامة عن امتثال البنية التحتية للغاز الطبيعي المُسال مع متطلبات نشر المعلومات المتعلقة بالقدرة الواردة في إرشادات الممارسات الجيدة.

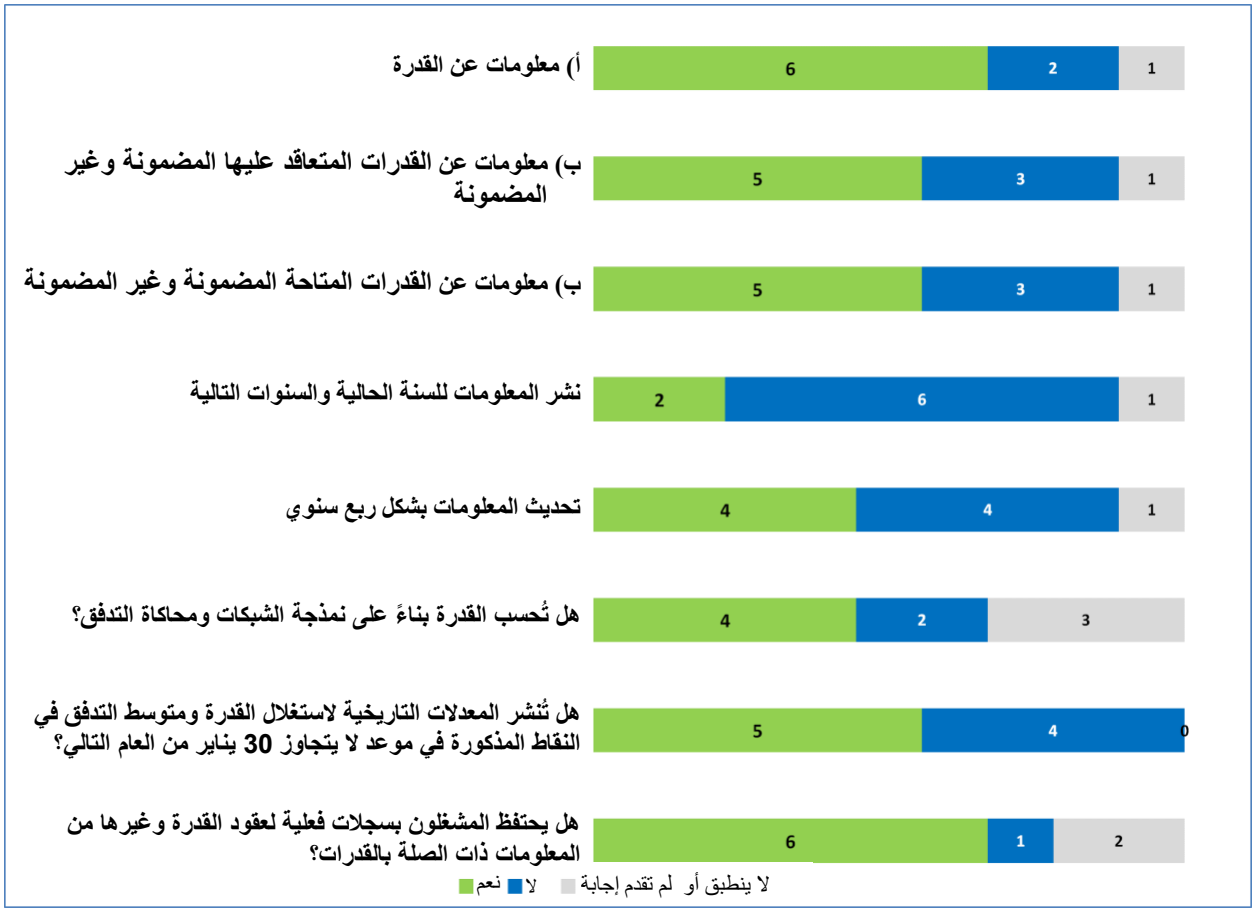

الشكل 9: المعلومات عن وضع القدرة - الغاز الطبيعي المُسال

فيما يتعلق بنشر الحد الأقصى للقدرة الفنية وإجمالي القدرة المتعاقد عليها والقدرة المتاحة المضمونة وغير المضمونة [GGP, 2 ac]، تشير الدراسة إلى أن جميع دول الاتحاد الأوروبي التي شملها التحليل (فرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال) امتثلت لهذا الالتزام، بينما لم تمتثل له الدول الأعضاء المعنية في MEDREG (مصر وإسرائيل والأردن)، وأرمينيا التي لها صفة مراقب في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة. ولا تتوفر معلومات لتركيا.

وينخفض مستوى الامتثال لمتطلبات إرشادات الممارسات الجيدة عند النظر إلى وتيرة تقديم المعلومات وتحديثها. فيما يلي المزيد من التفاصيل:

- لا تتوفر المعلومات المتعلقة بالقدرة [GGP, 2 ac] التي تنشر بصورة سنوية للأعوام الخمسة التالية إلا في اليونان وإيطاليا. وفي فرنسا والبرتغال وتركيا، تُحدث المعلومات بصورة ربع سنوية فقط، ولا تُنشر توقعات للسنوات الخمس التالية. ونشرت اليونان تحديثات ربع سنوية بالإضافة إلى توقعات للسنوات الخمس التالية. بينما لم تنشر أرمينيا ومصر وإسرائيل والأردن أي تحديثات أو توقعات.
- يقوم حساب القدرات المتاحة على نمذجة الشبكات ومحاكاة التدفق مع مراعاة جميع المعايير التشغيلية ذات الصلة في اليونان والأردن والبرتغال وتركيا. ولا تطبق هذه النماذج في أرمينيا ومصر. ويعتبر أن هذا الشرط لا ينطبق في فرنسا وإسرائيل وإيطاليا.

- يُنشر الحدان الأقصى والأدنى للمعدلات الشهرية لاستغلال القدرة ومتوسط التدفق السنوي للعام السابق في موعد لا يتجاوز 30 يناير من العام الحالي في فرنسا واليونان وإيطاليا والأردن والبرتغال.
- يتم الاحتفاظ بسجلات جميع عقود القدرة والمعلومات ذات الصلة المتعلقة بحساب وتوفير الوصول إلى قدرات الشبكة في جميع الأسواق التي شملها التحليل، باستثناء مصر التي تحتفظ بهذه السجلات، بينما يُعتبر أن هذا الشرط لا ينطبق في أرمينيا وإسرائيل.

باختصار، يمكن أن نستنتج أن الامتثال لمتطلبات النشر المتعلقة بالقدرة في إرشادات الممارسات الجيدة يصل في المتوسط إلى حوالي 50%. وعادة ما تكون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في صدارة الدول التي تمتثل لهذه المتطلبات.

5.9. التخزين

5.10. لمحة عامة

على غرار الغاز الطبيعي المُسال، يساهم التخزين في ضمان أمن الإمدادات. لا توجد مرافق لتخزين الغاز إلا لدى سبعة من الدول التي شاركت في الدراسة، وهي أرمينيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وصربيا وتركيا وأوكرانيا. ولا تتوفر إلا معلومات محدودة عن تخزين الغاز في أرمينيا. وتخضع مرافق التخزين للتنظيم في فرنسا وإيطاليا والبرتغال وصربيا وتركيا وأوكرانيا، كما تخضع، باستثناء مرافق التخزين في تركيا، لمتطلبات الشفافية الواردة في لائحة الغاز. ويتم تنظيم التخزين في صربيا من خلال التشريعات، ولكن هذا ينطبق فقط على مرافق التخزين التي سيتم تطويرها في المستقبل. أما مرافق التخزين القائمة فلا تخضع للتنظيم. علاوة على ذلك، لا تنطبق متطلبات إرشادات الممارسات الجيدة ولا متطلبات لائحة الغاز في صربيا. نتيجة لذلك، فإن اعتُبرت جميع الإجابات المتعلقة بصربيا "لا تنطبق"، وبالتالي تم استبعادها من الرسوم البيانية.

لا تمتلك بقية الدول التي شاركت في الاستبيان بنية تحتية لتخزين الغاز.

5.11. المعلومات عن النظام والخدمات

يقدم الشكل 10 لمحة عامة عن مدى امتثال بنية التخزين لمتطلبات نشر المعلومات المتعلقة بالنظام والخدمات الواردة في إرشادات الممارسات الجيدة.

تحتوي الدراسة سؤالين حول فئة المعلومات ذات **مستوى الأولوية الأول**، وهي مطلوبة وفقاً لإرشادات الممارسات الجيدة في جميع الدول التي شملها التحليل.

- يتوفر وصف مفصل لنظام التخزين يحدد نقطة التوصيل مع أنظمة النقل [GGP, 1a] في جميع الدول التي شملها التحليل ولديها أنظمة تخزين.
- تتوفر متطلبات جودة وضغط الغاز [GGP, 1k] في جميع الدول التي شملها التحليل. ولكن أرمينيا لم تقدم هذه المعلومات.

بالنسبة لمتطلبات إرشادات الممارسات الجيدة المتبقية، أي المصنفة في **مستوى الأولوية الثاني**، فإن الوضع هو على النحو التالي:

- تتوفر معلومات عن الخدمات المقدمة ورسومها وغراماتها في حالة استغلال أكثر أو أقل من القدرة المتعاقد عليها [GGP, 1b] في جميع الأسواق التي شملها التحليل باستثناء أرمينيا.
- تتوفر معلومات عن الموضوعات / الجهات التي تتطلب الوصول إلى الخدمات المقدمة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بإجراءات الترخيص ذات الصلة [GGP, 1c] في جميع الدول التي شملها التحليل باستثناء أرمينيا.
- تتوفر معلومات عن العقود المختلفة المتاحة للخدمات المقدمة وعمليات التعاقد [GGP, 1d] في جميع الدول التي شملها التحليل، باستثناء أرمينيا.
- تُنشر معلومات عن نظام الموازنة، بما في ذلك مستويات المرونة والتفاوت المسموح [GGP, 1e] فقط في فرنسا وإيطاليا والبرتغال وتركيا، بينما لا تنطبق في أوكرانيا ولا تنشر في أرمينيا.

- لا تُقدم مرونة إضافية في الموازنة، بما في ذلك الرسوم ذات الصلة [GGP, 1f]، في معظم الدول ولكنها تُقدم في إيطاليا. ولا يتم الوفاء بمتطلبات إرشادات الممارسات الجيدة ذات الصلة في أرمينيا.
- يُنشر نظام الشبكة / الشروط القياسية الرئيسية [GGP, 1g] في معظم الدول باستثناء أرمينيا. ولا ينطبق هذا الشرط في تركيا، حيث ينطبق فقط على نقل الغاز الطبيعي.
- تتوفر معلومات عن توزيع القدرة، وإدارة الاختناقات، ومكافحة الاحتكار، وإعادة الاستخدام [GGP, 1i] في معظم الدول باستثناء أرمينيا. ولا ينطبق هذا الشرط في فرنسا.
- تتوفر القواعد الخاصة بالتجارة في السوق الثانوي [GGP, 1j] في معظم الدول باستثناء في أرمينيا. ولا ينطبق هذا الشرط في تركيا لأن اللوائح المتعلقة بالتجارة بالقدرة في السوق الثانوي لم تنفذ بعد.

باختصار، تتوفر متطلبات المعلومات ذات مستوى الأولوية الثاني إلى حد كبير في جميع دول الاتحاد الأوروبي التي شملها التحليل، وكذلك في تركيا وأوكرانيا. أما في أرمينيا، فلا تُتاح للجمهور إلا معلومات أولية إلى حد كبير.

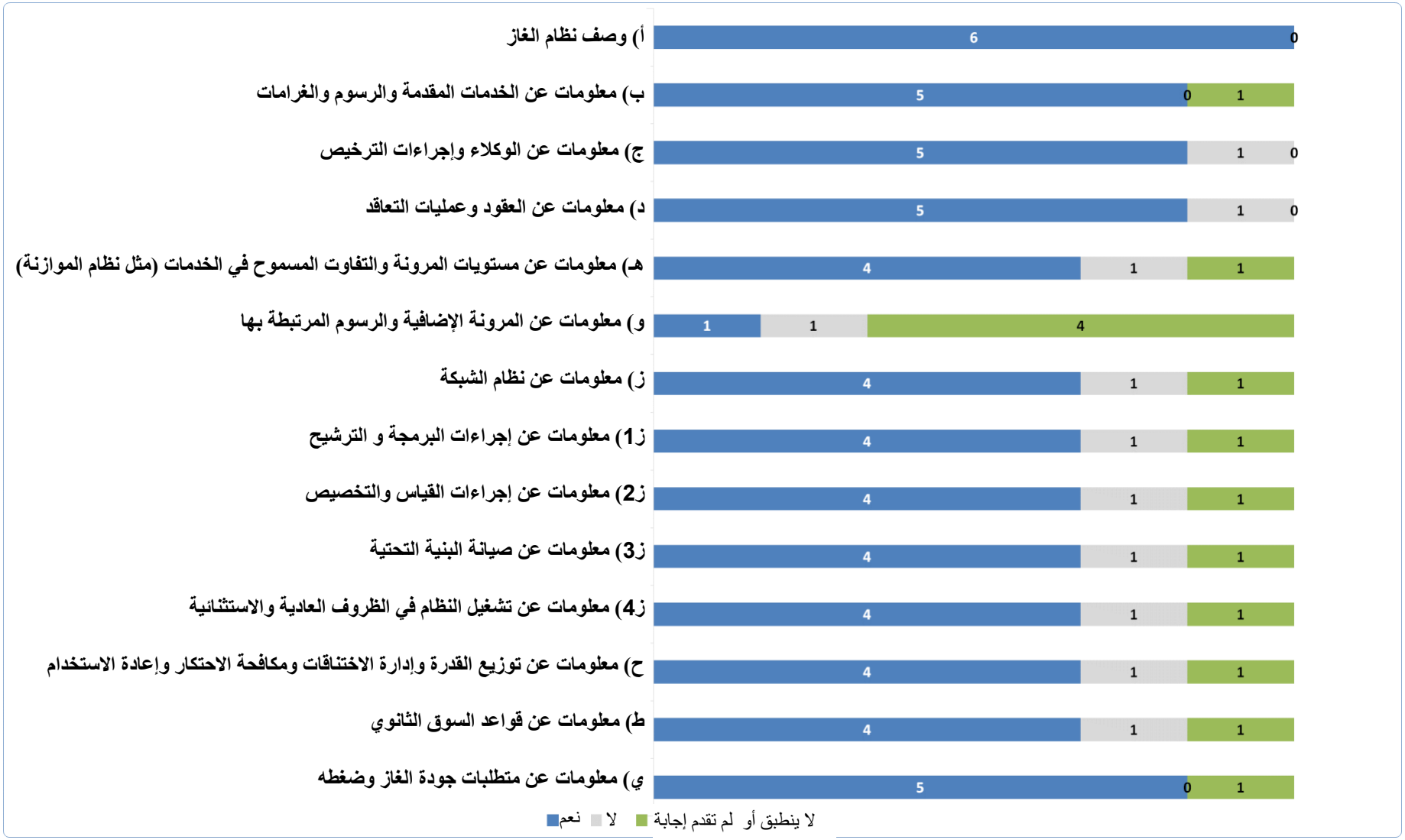

الشكل 10: المعلومات عن النظام والخدمات - التخزين

5.12. المعلومات عن وضع القدرة

يقدم الشكل 11 لمحة عامة عن مدى امتثال المعلومات المتعلقة بوضع القدرة في مرافق التخزين لمتطلبات الشفافية الواردة في إرشادات الممارسات الجيدة.

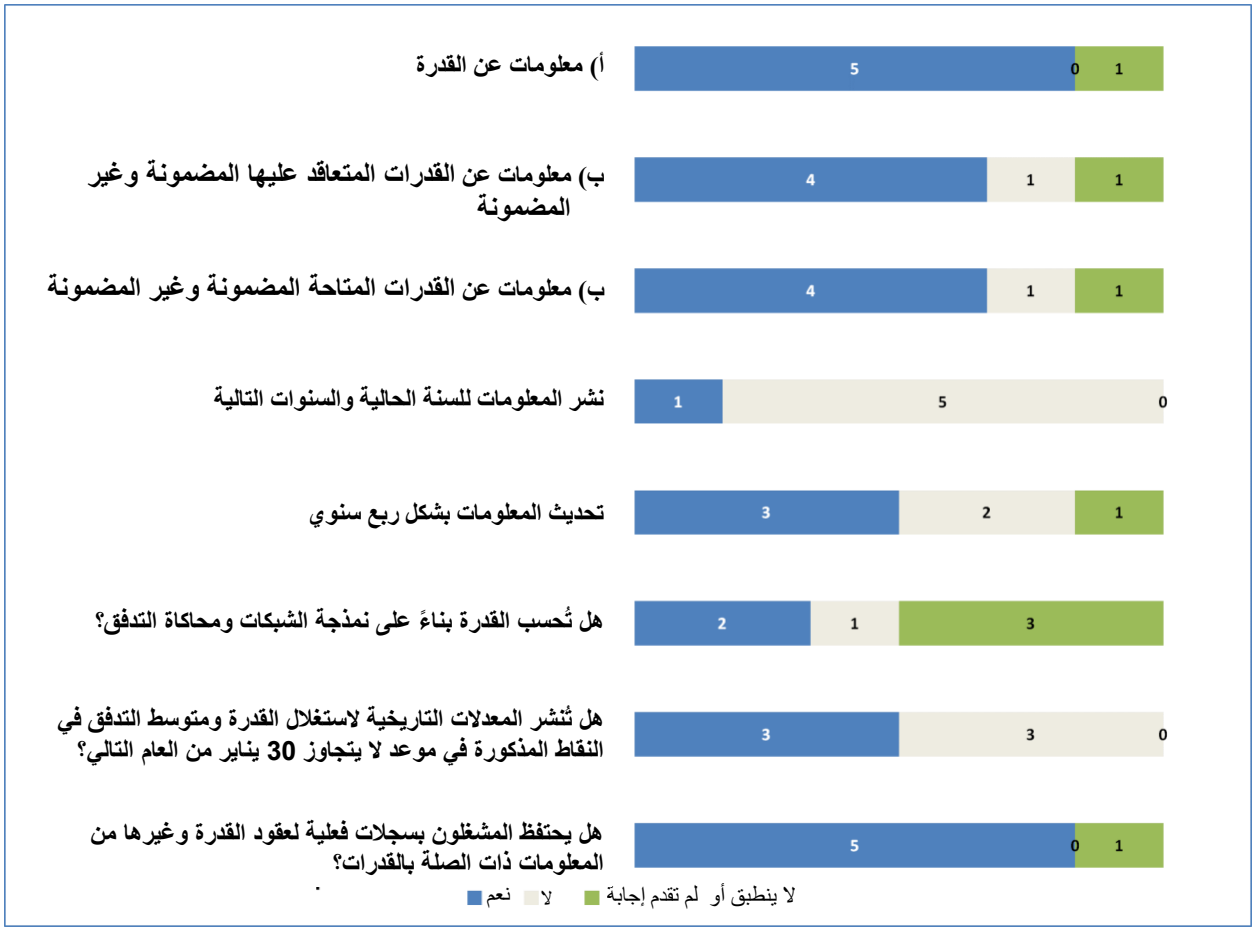

الشكل 11: المعلومات عن وضع القدرة - التخزين

فيما يتعلق بنشر الحد الأقصى للقدرة الفنية وإجمالي القدرة المتعاقد عليها والقدرة المتاحة المضمونة وغير المضمونة [GGP, 2 ac]، تشير الدراسة إلى أن جميع دول الاتحاد الأوروبي التي شملها التحليل (فرنسا وإيطاليا والبرتغال) وتركيا امتثلت لهذا الالتزام. في حين لا تتوفر المعلومات في حالة أرمينيا التي لها صفة مراقب في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة، ولم تُنشر في أوكرانيا، وهي عضو في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة.

وينخفض مستوى الامتثال لمتطلبات إرشادات الممارسات الجيدة عند النظر إلى وتيرة تقديم المعلومات وتحديثها. فيما يلي المزيد من التفاصيل:

- لا تُنشر المعلومات المتعلقة بالقدرة [GGP, 2 ac] بصورة سنوية للأعوام الخمسة التالية إلا في أوكرانيا. وفي فرنسا والبرتغال وتركيا، تُحدث المعلومات بصورة ربع سنوية فقط، ولا تُنشر توقعات للسنوات الخمس التالية. ولا تُنشر المعلومات على الإطلاق في أرمينيا وإيطاليا.
- يقوم حساب القدرات المتاحة على نمذجة الشبكات ومحاكاة التدفق مع مراعاة جميع المعايير التشغيلية ذات الصلة في البرتغال وتركيا. ولا تُطبق هذه النمذجة في أرمينيا. ويُعتبر أن هذا الشرط لا ينطبق في فرنسا وإيطاليا وأوكرانيا.

- يُنشر الحدان الأقصى والأدنى للمعدلات الشهرية لاستغلال القدرة ومتوسط التدفق السنوي للعام السابق في موعد لا يتجاوز 30 يناير من العام الحالي في جميع دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا وإيطاليا والبرتغال). ولا تُنشر هذه المعلومات في أرمينيا وتركيا وأوكرانيا.
- يتم الاحتفاظ بسجلات جميع عقود القدرة والمعلومات ذات الصلة المتعلقة بحساب وتوفير الوصول إلى قدرات الشبكة في جميع الأسواق التي شملها التحليل. ويُعتبر أن هذا الشرط لا ينطبق في أرمينيا.

باختصار، يمكن أن نستنتج أن الامتثال لمتطلبات النشر المتعلقة بالقدرة في إرشادات الممارسات الجيدة يصل في المتوسط إلى حوالي 50%. وعادة ما تكون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في صدارة الدول التي تمتثل لهذه المتطلبات.

5.13. المعلومات الإضافية

تهدف متطلبات المعلومات الإضافية إلى التحقق مما إذا كانت البيانات متاحة أيضاً باللغة الإنجليزية، إلى جانب اللغة الرسمية للدولة. كما أنها تحدد ما إذا كانت إمكانية الوصول إلى البيانات المقدمة مجانية.

تنطبق متطلبات إرشادات الممارسات الجيدة على جميع أنواع البنية التحتية للغاز. يقدم الشكل 12 لمحة عامة عن مستوى امتثال الدول التي شملها التحليل لهذه المتطلبات. وهو يشير إلى ما يلي:

- يتباين مستوى الامتثال لتوفر المعلومات باللغة الإنجليزية بين الدول التي شملها التحليل. فهذا الشرط مطبق في جميع دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا) التي شملها التحليل في هذا التقرير. كما تُنشر المعلومات باللغة الإنجليزية في ألبانيا ومصر.
- ويتم الكشف عن المعلومات بطريقة يسهل الوصول إليها عبر الإنترنت في جميع الدول التي شملها التحليل باستثناء الجزائر وإسرائيل والأردن. ولكن هذه المعلومات غير متوفرة في مصر، حيث أنها ما تزال قيد التطوير من قبل الطرف المعني.
- تُنشر المعلومات المتاحة مجاناً في جميع الدول باستثناء مصر، حيث ما زالت المعلومات قيد التطوير من قبل الطرف المعني.

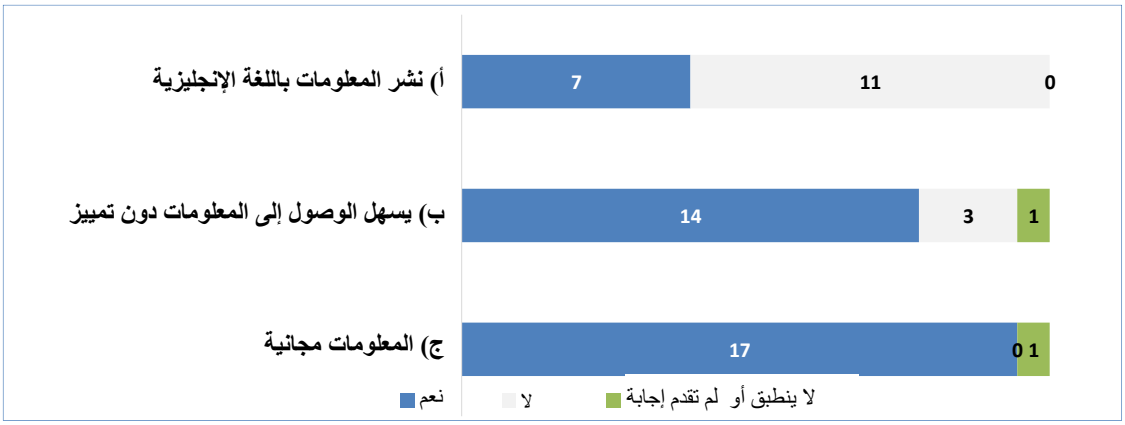

الشكل 12: المعلومات الإضافية

5.14. مقارنة مع دراسة الشفافية الأولى

لمعرفة ما إذا كان هناك تقدم على صعيد الشفافية، يتضمن هذا القسم مقارنة كمية مع بيانات عام 2011. يبين الشكل 13 والشكل 14 والشكل 15 النسبة المئوية للإجابات الإيجابية للنقل في عام 2011 وفي الدراسة الحالية. وتجري هذه المقارنة للنقل فقط لأن عدد المشاركين في الغاز الطبيعي المُسال والتخزين كان منخفضاً جداً في دراسة 2011.

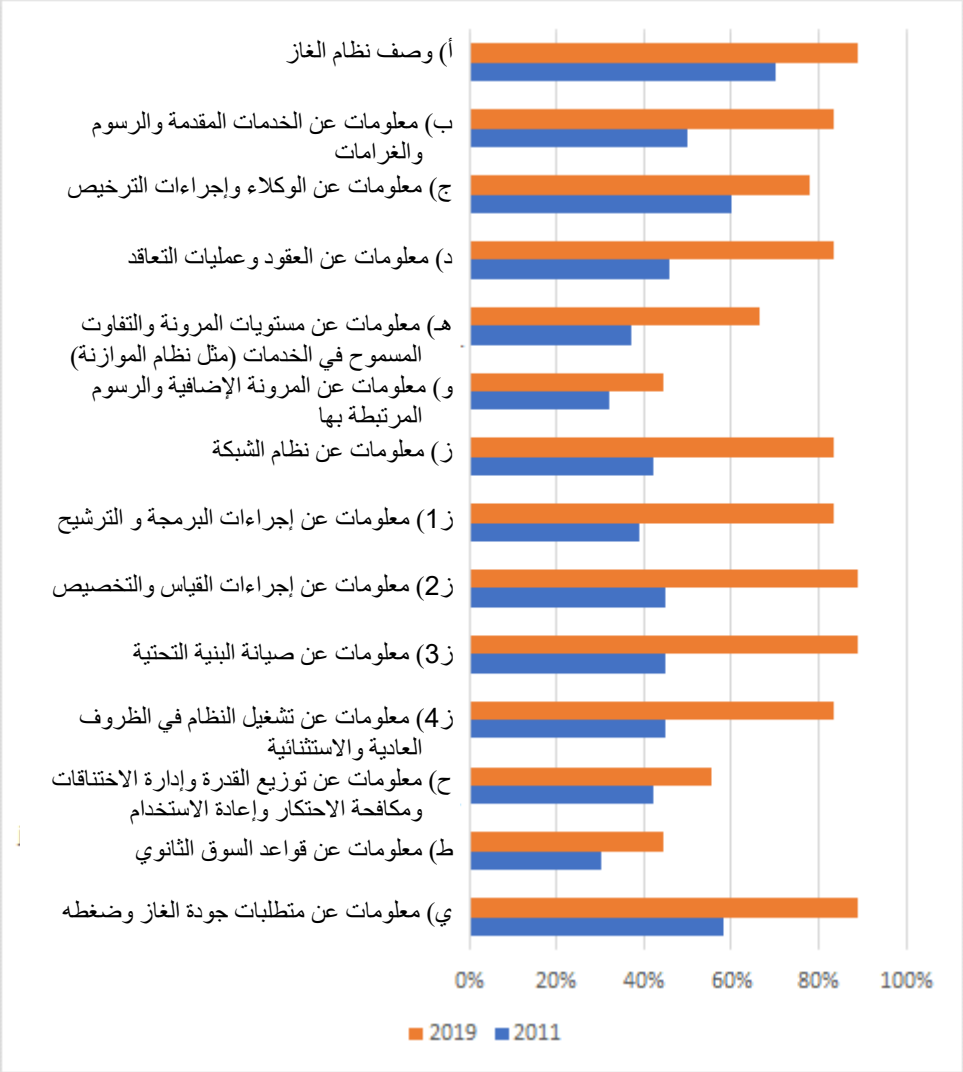

الشكل 13: المعلومات عن النظام والخدمات - النقل: النسبة المئوية للإجابات الإيجابية

يظهر الشكل 13 أن النسبة المئوية للإجابات الإيجابية تزداد لجميع الأسئلة مقارنة بالدراسة السابقة.

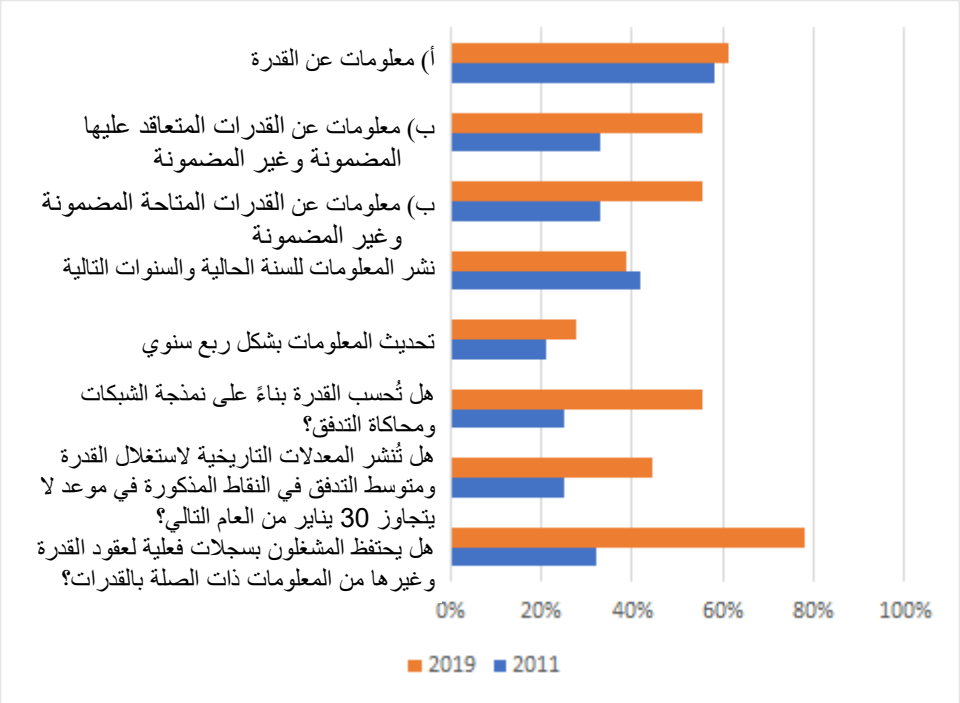

الشكل 14: المعلومات عن القدرة - النقل: النسبة المئوية للإجابات الإيجابية

يبين الشكل 14 أن الإجابات الإيجابية زادت بالنسبة لجميع الأسئلة تقريباً، باستثناء السؤال عن نشر المعلومات للسنة الحالية والسنوات القادمة.

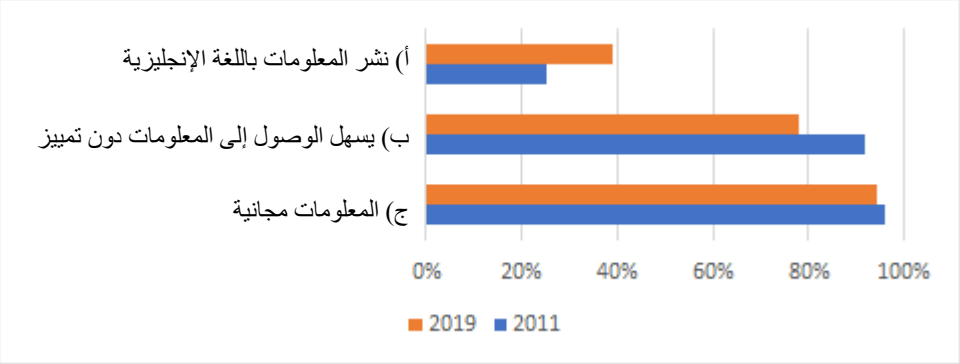

الشكل 15: المعلومات الإضافية: النسبة المئوية للإجابات الإيجابية

يبين الشكل 15 أن المعلومات تُنشر باللغة الإنجليزية بشكل أكثر انتظاماً. ولكن هناك تراجعاً في الإجابات الإيجابية على السؤالين التاليين.

6. النتائج والتوصيات

كان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تقييم وتحديد مستوى الشفافية في أسواق الغاز بين الدول الأعضاء في MEDREG والمجلس التنظيمي لجماعة الطاقة.

- نتيجة للتحليل المفصل، يمكن استنتاج وجود مستوى معين من الشفافية في جميع هذه الدول. ولكن هناك حاجة لمزيد من التحسين والتقدم. فلا يوجد تشريع نافذ خاص بالشفافية في بعض الدول، خاصة الدول الأعضاء في MEDREG من خارج الاتحاد الأوروبي. وهذا يخلق عائقاً في وجه تطوير مبدأ الشفافية وتقدمه.
- من المشجع جداً أن نلاحظ أنه فيما يتعلق بالأسئلة ذات مستوى الأولوية الأول، وهي إلزامية لجميع الدول، كانت الردود إيجابية في كثير من الأحيان (بنسبة 88% فيما يتعلق بالوصف التفصيلي لنظام الغاز، و85% بالنسبة لمتطلبات جودة وضغط الغاز، و61% فيما يخص توفير معلومات عن الحد الأقصى للقدرة الفنية). وهذا أمر مهم لأنه يعني أنه حتى الدول التي ليس لديها تشريع خاص بالشفافية توفر هذه المعلومات، وهذا أمر واعد لتحقيق الشفافية الكاملة. علاوة على ذلك، زادت هذه الردود الإيجابية مقارنة بنتائج عام 2011، خاصة فيما يتعلق بالنقل. وهذا يدل على تحسن الشفافية بين الدول الأعضاء في MEDREG. ولا يمكننا الوصول إلى هذا الاستنتاج بالنسبة للدول الأعضاء في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة، لأنها لم تشارك في الدراسات السابقة.[14]
- أما نتائج الأسئلة في مستوى الأولوية الثاني فكانت أكثر تبايناً، ما يعني أن الدول الأعضاء في MEDREG من خارج الاتحاد الأوروبي تحتاج لبذل المزيد من الجهود لتحسين شفافيتها. وهذا ينطبق أيضاً على بعض الدول الأعضاء والتي لها صفة مراقب في المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة، مثل أرمينيا وجورجيا ومولدوفا.

بناءً على الاستنتاجات أعلاه، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يوصى بتبسيط بعض الأسئلة المطروحة وجعلها أسهل للفهم لكي تكون الإجابة بنعم أو لا ممكنة في المقام الأول. علاوة على ذلك، في حالة عدم الإجابة، توجد حاجة لشرح سبب عدم إعطاء هذه الإجابة.
- إلى جانب الغاز الطبيعي المُسال، يكتسب الغاز الطبيعي المضغوط أهمية في العديد من المناطق، مثل تركيا ومصر. والدراسة الحالية لا تشمل حتى الآن تقييم سوق الغاز الطبيعي المضغوط وشفافيته، ولكن **يوصى** بإضافة هذا البند إلى أي دراسة في المستقبل.
- ينبغي على MEDREG والمجلس التنظيمي لجماعة الطاقة التعاون لوضع إطار لصياغة مبادئ توجيهية مشتركة للشفافية في جميع الدول من خلال دفع الدول الأعضاء في MEDREG من خارج الاتحاد الأوروبي إلى النظر في الإجراءات المناسبة لتلبية متطلبات الشفافية من خلال نصوصها القانونية أو التنظيمية.
- توجد حاجة إلى مجموعة دنيا من القواعد المشتركة. فغياب أو ضعف التنسيق بين الاتحاد الأوروبي وجماعة الطاقة وجيرانها المتوسطيين، خاصة فيما يتعلق بمستوى الشفافية، يشكل عائقاً أمام تكامل السوق وتوحيده. وهذه الدراسة تؤكد أن القواعد الطوعية ليست كافية.

يجب السعي لتحقيق الشفافية كلما أمكن ذلك. فهي واحد من أهم الشروط الأساسية لضمان وصول جميع الأطراف المعنية بقطاع الطاقة بسهولة ودون تمييز إلى المعلومات التي يحتاجونها لأداء أنشطتهم والوفاء بالتزاماتهم. لذلك، تعتبر الشفافية مبدأً أساسياً ينبغي تطبيقه في جميع دول المنطقة.

[14] يحلل المجلس التنظيمي لجماعة الطاقة بصورة سنوية تطورات امتثال الدول الأعضاء في جماعة الطاقة لمتطلبات الشفافية الواردة في لائحة الغاز. وتتوفر تقارير المراقبة على الرابط www.enery-community.org في قائمة documents ثم ECRB reports and working documents.